٥

تقرير مجـلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

إدارة قطاع الشركات

شهد عام ٢٠٢٥ تحديات كبيرة للقطاع المصرفي الأردني، بما في ذلك مجموعة كابيتال بنك، نتيجة التقلبات الاقتصادية العالمية وما تبعها من آثار التضخم، إلى جانب تداعيات الأزمات الجيوسياسية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي وقطاعات الأعمال بشكل عام. ومع ذلك، تمكنت المجموعة بفضل التخطيط السليم والسياسات المدروسة من الحفاظ على مرونتها التشغيلية والحد من التأثيرات السلبية على محفظة تمويل الشركات.

واستمر قطاع الشركات في كابيتال بنك بلعب دور محوري في تمويل الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة، من خلال توفير حلول تمويل تتناسب مع احتياجات العملاء وقدراتهم المالية ضمن الظروف الاقتصادية القائمة. وقد تم ذلك عبر دراسة دقيقة للمراكز المالية، وتعزيز الضمانات الائتمانية المقبولة، بما يضمن حماية مصالح البنك واستدامة نمو محفظة الائتمان.

إدارة الشركات

رسخ كابيتال بنك موقعه كأحد أبرز البنوك العاملة في الأردن، مركّزاً على المحافظة على حصته السوقية في خدمات قطاع الشركات خلال عام ٢٠٢٥. وقد تم تعزيز هذا التوجه من خلال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الموجهة للشركات المتخصصة وذات النشاط الواسع، ليظل البنك الشريك المالي الأول والمفضل لهذه المؤسسات.

كما حرصت الإدارة على تنمية قاعدة الحسابات الجارية الرئيسية والاستحواذ على نسبة معتبرة من ودائع هذه الشركات، باعتبارها ركيزة أساسية لدعم السيولة وتمكين البنك من توسيع قدرته التمويلية، بما يسهم في تعزيز الربحية والتنمية المستدامة.

وفي إطار إدارة المخاطر الائتمانية، أولت الدائرة اهتماماً كبيراً بتحسين جودة المحفظة عبر استقطاب عملاء جدد بمنهجية حذرة توازن بين العائد والمخاطر، إضافة إلى زيادة حجم التسهيلات غير المباشرة من خلال الاعتمادات المستندية وبوالص الاستيراد والتصدير والكفالات البنكية، ضمن توجه استراتيجي لتنويع مصادر الدخل وتعزيز النشاط التجاري للعملاء.

إدارة الشركات الكبرى

واصلت إدارة الشركات الكبرى خلال عام ٢٠٢٥ أدائها القوي في إدارة محفظة التسهيلات الائتمانية، من خلال تحقيق توازن مدروس بين نمو التسهيلات وجودة المخاطر، وتقديم حلول مصرفية تلائم الاحتياجات المختلفة لعملاء القطاع بمستوياته كافة.

كما تم تعزيز استخدام منصة كابيتال بنك الإلكترونية للأعمال والمخصّصة للشركات، والتي تقدم مجموعة مبتكرة وشاملة من الحلول المصرفية التي تمكن هذه الشركات من تنفيذ عملياتها المصرفية اليومية الداخلية والخارجية إلكترونياً بأحدث الطرق والوسائل وبطرق آمنة وفي أي وقت ومكان.

أيضاً، تم العمل على تعزيز رؤية البنك وموقعه التنافسي كأحد البنوك الرائدة في تقديم الحلول المالية والمصرفية من خلال تقديم خدمات التحوط والمشتقات المالية لعملاء إدارة الشركات الكبرى وفق أعلى المعايير العالمية المطبقة، بهدف تقليل مخاطر أسعار العملات والفوائد والسلع وفقاً للمعايير والأسس المصرفية المستندة للفهم الصحيح لبيئة الأعمال.

وفي ذات الإطار، واصل البنك خلال العام٢٠٢٥، اعتماد آليات تصنيف المخاطر الائتمانية وربطها بتسعير المنتجات، بهدف إضفاء المزيد من التحسينات على نوعية وجودة المحفظة الائتمانية، إضافةً إلى الاستمرار بتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لمساعدة عملاء البنك الحاليين على تنمية وتطوير أعمالهم، واستقطاب المزيد من العملاء الجدد من مختلف القطاعات الاقتصادية المستهدفة، إضافة إلى التركيز على استقطاب الحسابات الجارية الرئيسية للشركات الكبرى المتعاملة مع البنك من خلال تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية ومواءمتها، لتخدم احتياجاتها ومتطلباتها المتخصصة وتلبي أعمالها.

٥

إدارة الشركات التجارية

واصلت إدارة الشركات التجارية خلال عام ٢٠٢٥ تطوير وتنمية العلاقات مع الشركات التجارية والصناعية والخدمية، عبر فهم دقيق لاحتياجاتها التشغيلية والمالية وتقديم حلول مصرفية مصممة خصيصًا لتلبية متطلباتها، مما عزز مكانة كابيتال بنك كشريك موثوق يوفر قيمة مستدامة لقطاع الأعمال.

واستمرت إدارة الشركات بتقديم حلولٍ تمويلية مرنة تدعم نشاطات العملاء التشغيلية وتراعي تدفقاتهم النقدية وظروف السوق، إلى جانب إدارة المخاطر المصاحبة بما يعزز الاستقرار المالي لهذه الشركات.

كما توسعت الدائرة في خدمات تمويل التجارة الخارجية، من خلال إصدار الاعتمادات المستندية، وتنفيذ عمليات التحصيل للتصدير، وإصدار خطابات الضمان، وغيرها من الخدمات الداعمة للنشاط التجاري الدولي للشركات الأردنية.

وعلى صعيد التحول الرقمي، أسهمت الدائرة في رفع مستوى الأتمتة المصرفية لدى العملاء عبر تعزيز استخدام المنصة الرقمية المتخصصة للشركات، والتي تمكّنهم من إدارة حساباتهم وتنفيذ معاملاتهم المالية بسهولة وأمان، إضافةً إلى توفير حلول بطاقات الأعمال والبطاقات المخصّصة للشركات لدعم احتياجاتها التشغيلية اليومية.

إدارة الشركات المتوسطة والصغيرة

واصل كابيتال بنك خلال عام ٢٠٢٥ تركيزه على دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لدوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير النسبة الأكبر من الوظائف في القطاع الخاص. وقد تأثر هذا القطاع خلال العام بالتقلبات الاقتصادية وتراجع التدفقات النقدية لدى الشركات العاملة فيه، مما زاد من أهمية توفير حلول تمويلية مرنة ومستدامة.

وانطلاقاً من دوره التنموي، استمر البنك في تقديم تسهيلات تمويلية متوسطة الأجل بأسعار تفضيلية تماشياً مع سياسات البنك المركزي الأردني، مستهدفاً قطاعات رئيسية تشمل الصناعة، والطاقة المتجددة، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الهندسية، والصحة والتعليم، والنقل، والنشاط التصديري.

كما وقع البنك عدداً من الاتفاقيات مع مؤسسات مالية عربية ودولية لدعم الشركات في هذه القطاعات من خلال قروض ميسّرة، بهدف تعزيز فرص النمو وتوليد الوظائف، وتسهيل وصول رواد الأعمال إلى التمويل حتى في حالات محدودية الضمانات المتوفرة. وفي هذا الإطار، واصل البنك تعاونه مع الشركة الأردنية لضمان القروض وشركاء عالميين لتوفير حلول ضمان تغطي المخاطر التمويلية.

وفي إطار دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وقع البنك اتفاقية تمويل بقيمة ١٥٥ مليون دولار بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية بقيادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بهدف دعم وتمويل المشاريع الخضراء والمستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما حرص البنك على تعزيز علاقاته وخدمة عملائه من خلال مراكز متخصصة ضمن عدد من الفروع، إلى جانب فرع المنطقة الحرة لخدمة الشركات العاملة فيها، ومركز الأعمال في إربد لتلبية احتياجات الشركات في شمال المملكة.

وشهد العام أيضاً توسعاً في خدمات أجهزة نقاط البيع، الأمر الذي لم يمكنه فقط من كسب حصة سوقية متميزة بل ساعد الشركات على تسريع تحصيل مبيعاتها وإيداعها فوراً في حساباتها، وأسهم في تحسين كفاءتها التشغيلية.

واستمر البنك بتطوير حلول مصرفية رقمية متقدمة لدعم هذا القطاع، من خلال حزم مالية مبتكرة تلبي الاحتياجات المختلفة للعملاء، وتفعيل حلول الدفع والخدمات الإلكترونية، بما في ذلك طرح بطاقات الإيداع والسحب النقدي الخاصة بالشركات لدعم عملياتهم اليومية بكل مرونة.

تقرير مجلس الإدارة

إدارة المعاملات المصرفية ونمو الأعمال

تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، تم في عام ٢٠٢٥ استحداث دائرة نمو الأعمال ضمن إدارة المعاملات المصرفية، بهدف تطوير الأنظمة المصرفية الموجهة لقطاع الأعمال، ورفع كفاءة العمليات من خلال تحليل الأداء وإعداد التقارير الدورية التي تدعم اتخاذ القرارات وتعزز جودة الخدمة المقدّمة للعملاء.

كما تم تطوير وحدة الصرافة التابعة لإدارة الخزينة لتصبح جزءاً من منظومة الحلول المصرفية المقدمة لقطاع الشركات، حيث توسع نطاق خدمات الوحدة ليشمل عمليات الإيداع والسحب النقدي اليومية، كبديل ميسر عن زيارة الفروع، مما ساعد الشركات على تحسين إدارة السيولة وتوفير الوقت والجهد.

وأطلق البنك خدمة الإيداع النقدي الفوري داخل وحدة الصرافة في العبدلي كأول بنك أردني يقدم هذه الخدمة في هذا السياق من خلال أجهزة الإيداع النقدي cash deposit machine الامر الذي يعزز جاهزية الحلول الرقمية ويدعم العمليات التشغيلية للشركات دون تحملها أي رسوم لقاء هذه الخدمة.

وتواصل الإدارة العمل على تطوير تجربة العملاء بشكل مستمر، من خلال تعزيز مستويات التواصل وتقديم حلول مصرفية مخصّصة تدعم استمرارية العلاقات والشراكات طويلة الأمد مع قطاع الأعمال في المملكة.

إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

حققت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في عام ٢٠٢٥ مجموعة من الإنجازات النوعية، التي أسهمت في تعزيز حضور كابيتال بنك وتوسيع قاعدة عملائه، ومن أبرزها:

- تعزيز الانتشار الجغرافي: مواصلة تنفيذ خطط التوسع المدروس ليصل عدد فروع ومكاتب البنك إلى ٣٤ موقعاً، مع التركيز على تعزيز التواجد في المناطق الحيوية والتجارية، وتحديث شبكة أجهزة الصراف الآلي لضمان تقديم تجربة مصرفية متكاملة تلبي احتياجات وتطلعات عملائنا المتنوعة.
- حملات توفير مميزة: إطلاق حملة ضخمة لجوائز حسابات التوفير للأفراد، تضمنت جوائز نقدية كبرى بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار لأربعة رابحين (رابحان في شهر حزيران ورابحان في شهر كانون الأول)، بالإضافة إلى جائزة "راتب شهري" بقيمة ٣,٣٣٣ ديناراً لرابحَين اثنين لمدة ٣٠ شهراً.
- حساب التوفير "بريمير" : إطلاق حساب التوفير الجديد "بريمير" الذي يمنح فوائد تنافسية تصل إلى ٤٪ على الدينار و٢٪ على الدولار سنوياً (تُدفع شهرياً)، شريطة الحفاظ على متوسط رصيد لا يقل عن ١٠,٠٠٠ (دينار/دولار)، على أن لا تتجاوز حركات العميل على الحساب أكثر من حركتي سحب شهرياً.
- منتج التأمين "Capital Protect": طرح منتج التأمين الجديد بالشراكة مع الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (MetLife)، والذي يوفر تغطية تأمينية شاملة حول العالم لحالات الوفاة أو العجز الناتج عن الحوادث، بأقساط ميسرة تناسب مختلف الشرائح العمرية (من ١٨ إلى ٥٥ سنة).
- القروض السكنية المرتبطة بالتأمين: إطلاق حملة نوعية للقروض السكنية المدمجة ببرنامج تأميني واستثماري تقاعدي، حيث يساهم البنك في تغطية جزء من تكلفة البوليصة التأمينية، مما يمنح العميل مزايا مزدوجة تجمع بين التمويل السكني، الحماية التأمينية، والاستثمار المستدام لتأمين المستقبل المالي.
- خدمات التأمين الرقمية: إتاحة خدمة شراء تأمين السفر فورياً عبر تطبيق البنك، ودعمها بحملة تسويقية شاملة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي بالمنتج.

٥

إنجازات قطاع البطاقات (الائتمانية والدفع المباشر) لعام ٢٠٢٥ : واصل قطاع البطاقات نموه مسجلاً إنجازات تعكس التزام البنك بالابتكار وتلبية تطلعات العملاء، وأبرزها:

- مواصلة الجهود الهادفة إلى تعزيز نمو عمليات الدفع عبر المحافظ الإلكترونية Apple Pay و Google Pay، بما يعكس التزام البنك باستراتيجية التحول الرقمي.
- إطلاق برنامج (CLM) بهدف تعميق فهم البنك لاحتياجات العملاء ومتابعة تجربتهم عبر مختلف المراحل، بما يتيح اتخاذ إجراءات استباقية تضمن تقديم أفضل مستويات الخدمة.
- تقديم خدمات جديدة لإدارة البطاقات من خلال تطبيق البنك، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء المصرفية الرقمية وتمكينهم من إنجاز المزيد من المعاملات دون الحاجة إلى زيارة الفروع.
- إطلاق العديد من الحملات التسويقية على مدار العام تستهدف شرائح مختلفة من العملاء، وتهدف إلى تعزيز استخدام حلول الدفع الرقمية.
- برنامج التقسيط المريح: التوسع في شبكة الشركاء والتجار المشمولين بالبرنامج لتغطية قطاعات جديدة، مع التركيز بشكل خاص على قطاع المنتجات الصديقة للبيئة.
- الحملات والمنتجات المخصصة للأفراد من جانب آخر، أطلقت دائرة خدمات الأفراد المصرفية خلال العام الماضي العديد من المنتجات والحملات على مستوى القروض للعملاء من الأفراد سعياً من البنك لتلبية احتياجاتهم وأهمها:
- حملة تحويل الرواتب: إطلاق حملة استراتيجية لاستقطاب عملاء الرواتب (أكثر من ١٠٠٠ دينار)، تضمنت حوافز نقدية مباشرة وعروضاً تنافسية، مما ساهم في توسيع قاعدة العملاء وتعزيز حصة البنك السوقية في هذا القطاع.
- برنامج الأطباء والعيادات: تصميم برنامج تمويلي متكامل للأطباء وأصحاب العيادات، يراعي تخصصاتهم وسنوات خبرتهم المهنية، ويوفر لهم سيولة ومرونة مالية تدعم نمو أعمالهم بكفاءة.
- برنامج المهنيين والمغتربين: طرح حلول ائتمانية ميسرة لأصحاب الأعمال الحرة والمغتربين الأردنيين، تتيح لهم الحصول على قروض شخصية بضمانات مرنة، تأكيداً على التزام البنك بدعم هذه الفئات الحيوية وتمكينهم مالياً.

وفي مجال التحول الرقمي وأتمتة عملياته تم إضافة تعديلات ومزايا على التطبيق البنكي تواكب متطلبات العملاء وتطلعاتهم البنكية والتي تتيح خدمة العملاء بشكل فوري ودون الحاجة لزيارة الفرع.

هذا وقد أولى البنك اهتماماً استثنائياً للارتقاء بتجربة العميل عبر مختلف نقاط الاتصال، وتمثلت أبرز الجهود في:

- تعزيز الشمول المالي: تهيئة ٨ فروع و١٢٦ جهاز صراف آلي لتكون صديقة وملائمة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، وإصدار كتيبات للشكاوى والمقترحات بلغة "برايل" في كافة الفروع، بالإضافة إلى نشر محتوى توعوي (فيديو تعليمي) لتعزيز ثقافة الشمولية المصرفية.
- تعزيز التواصل: إجراء مراجعة شاملة لمحتوى الرسائل النصية القصيرة والإشعارات لضمان توحيد الخطاب عبر جميع القنوات، بما يضمن وضوح المعلومة واحترام خصوصية العملاء.
- رسائل الترحيب: تطوير هيكلية جديدة لرسائل الترحيب بالعملاء الجدد، تقدم لهم نظرة شمولية عن المنتجات وتبرز المزايا الرئيسية، لضمان بداية سلسة ومثمرة لعلاقتهم مع البنك.
- تطوير رحلة العميل: توسيع نطاق دراسة "رحلات العملاء" لتشمل نقاط اتصال جديدة، مما مكننا من فهم احتياجاتهم بعمق وتصميم تجارب أكثر سلاسة وتفاعلية.
- تعزيز الروابط مع العملاء: تمتين جسور التواصل مع العملاء من خلال مشاركتهم الاحتفال بمناسباتهم الخاصة والعامة (مثل يوم الأب، واليوم العالمي لتجربة العميل)، ترسيخاً لمفهوم البنك كشريك حياة وليس فقط مقدم خدمة.
- تجارب العملاء المميّزين: تطوير خطة شاملة للارتقاء بتجربة عملاء الخدمات المصرفية المميزة بما يعزز مستوى الخدمة ويواكب توقعات هذه الشريحة.

تقرير مجلس الإدارة

أداء مركز الاتصال:

واصل مركز الاتصال دوره المحوري في خدمة العملاء، حيث تم إنجاز ما يلي:

- حجم التعاملات: التعامل بكفاءة مع ٢٣٢ ألف مكالمة واردة، ومعالجة ٤٨ ألف تفاعل رقمي عبر قنوات التواصل المختلفة.
- الخدمة الذاتية: تعزيز خدمات الرد الصوتي التفاعلي لتمكين العملاء من إنجاز معاملاتهم ذاتياً بسرعة وسهولة.

جودة الخدمة والتميز في خدمة العملاء:

في إطار سعي البنك لتوحيد معايير الجودة وضمان الامتثال للسياسات المعتمدة، نفذت إدارة جودة الخدمة سلسلة من المبادرات التطويرية، أبرزها:

- ضمان الجودة في مركز الاتصال: إجراء تقييم دوري شامل للمكالمات والمحادثات الرقمية لكافة الموظفين، واستخدام مخرجات التقييم لتحديد الاحتياجات التدريبية وضمان التحسين المستمر للتجربة.
- تطوير الأنظمة وآليات القياس: إعادة تصميم نظام صوت العميل (VOC) لضمان استجابة فورية، وتتبع رحلة العميل عبر كافة القنوات بالتكامل مع نظام (CRM) لرصد "لحظات الحقيقة" وقياس الرضا بدقة.
- إعادة تصميم نظام الجودة الداخلية (IQMS): استحداث نماذج تقييم تفصيلية متوافقة مع المعايير الدولية، مما انعكس إيجاباً على مستوى الخدمة داخل الفروع.
- تحسين تجربة العملاء: مراجعة شاملة لمحتوى الرسائل النصية لضمان الوضوح واحترام خصوصية كافة الشرائح.
- عملاء النخبة والخدمات الخاصة: التواصل المباشر وإجراء أبحاث متخصصة لقياس رضا وتوقعات العملاء والخدمات المصرفية الخاصة، بهدف تعزيز الولاء وترسيخ علاقة تشاركية طويلة الأمد.

الكفاءة التشغيلية ومستوى الخدمة:

- اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA): تطبيق اتفاقيات مستوى خدمة شاملة لكافة المنتجات والشرائح لضمان سرعة الاستجابة.
- تسريع الإجراءات: استحداث آلية (FCR) لضمان سرعة البت في معاملات القروض الممنوحة، بما يتوافق مع توقعات العملاء.
- قياس الأداء (KPIs): اعتماد إطار رقمي لمؤشرات الأداء الرئيسية لقياس كفاءة الموظفين الحقيقية، وتحديد الفجوات التدريبية لرفع الكفاءة التشغيلية في الفروع ومراكز الاتصال.
- تحسين العمليات: قامت دائرة جودة الخدمة بتكثيف الجهود لترسيخ ثقافة الخدمة المتميزة، وتبسيط العمليات اليومية في الفروع لتخفيف العبء التشغيلي وتمكين الموظفين من التركيز على خدمة العميل.
- التدريب والتطوير: تنفيذ برامج وورش عمل متخصصة لرفع كفاءة الموظفين في مهارات التواصل الفعال وإدارة شكاوى العملاء باحترافية.
- التحليل الجذري للشكاوى: التعاون مع دائرة الشكاوى لتحليل الأسباب الجذرية للمشكلات المتكررة، واتخاذ إجراءات تصحيحية وقائية للحد منها وتحسين التجربة الكلية.

٥

الخدمات المصرفية للشرائح ذات الملاءة المالية العالية

عزّز كابيتال بنك خلال عام ٢٠٢٥ البرامج المصرفية الموجهة للشرائح ذات الملاءة المالية العالية وهما، Capital Select والخدمات البنكية الخاصة Private Banking، واللذان تم تصميمهما لخدمة كبار العملاء عبر مستويات خدمة مميزة وحلول مالية مصمّمة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم.

يركّز Capital Select على تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية، حيث يقدّم خدمات ذات أولوية عبر مراكز مخصّصة ومديري علاقات، إلى جانب أسعار تفضيلية. كما بقي محور تطوير قنوات الخدمة محور اهتمام البنك في العام ٢٠٢٥، مما ساهم في تحسين تفاعل العملاء وزيادة معدلات الاحتفاظ بهم.

أما الخدمات البنكية الخاصة Private Banking فقد واصلت ترسيخ مكانة البنك كشريك موثوق لأصحاب الثروات العالية، من خلال تقديم حلول إدارة الثروات المبنية على التخطيط المالي المتخصص، وفرص الاستثمار العالمية، ومزايا أسلوب حياة حصريّة. ومن أبرز إنجازات العام الماضي إطلاق البنك لبطاقة Visa Infinite Privilege المعدنية، كأول بنك في الأردن يوفر هذا المنتج الذي صُمم خصيصاً لكبار العملاء الباحثين عن مزايا لا تضاهى وتجارب استثنائية.

وواصل قطاع الخدمات المصرفية للشرائح ذات الملاءة المالية العالية تحقيق مساهمة قوية في الأداء العام للبنك، مدعوماً بالنمو المتين في الودائع وتحسين تجربة العملاء.

إدارة الثروات

أسس كابيتال بنك خلال العام فريقاً متخصصاً لإدارة الثروات بهدف الارتقاء بجودة العروض الاستثمارية وتعزيز نموذج تقديم المشورة المالية. وقد عزز هذا الهيكل الجديد التكامل بين مديري العلاقات في قطاعي الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، لضمان تقديم إرشاد مالي شامل وعالي الجودة لعملاء القطاع الخاص.

ونظراً للدور المتصاعد الذي يلعبه هذا القطاع في دعم استراتيجية البنك، يتطلّع البنك خلال عام ٢٠٢٦ إلى توسيع قدراته في إدارة الثروات وتعزيز القيمة المقدمة لأصحاب الثروات العالية، بما يدعم مكانته كشريك مالي مفضل للشرائح ذات الملاءة المالية العالية في السوق.

إدارة الخزينة والاستثمار

شهد عام ٢٠٢٥ استمرار التحولات في مسار السياسة النقدية العالمية، حيث واصلت البنوك المركزية الكبرى، وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، انتهاج اتجاهٍ تدريجي نحو خفض أسعار الفائدة مع تراجع مستويات التضخم وظهور إشارات تباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي وسوق العمل الأمريكي. وقد أسهم هذا المسار في تغيّر ديناميكيات أسواق السندات والعملات وخلق فرص استثمارية جديدة أمام المؤسسات المالية، بالتوازي مع ضرورة الحفاظ على إدارة صارمة للمخاطر في ظل تقلبات الجغرافيا السياسية وتحركات أسعار الطاقة والسلع عالمياً.

محلياً، واصل البنك المركزي الأردني مواءمة سياساته النقدية مع تطورات الفائدة الأمريكية، لذا أجرى خلال عام ٢٠٢٥ سلسلة من التخفيضات التدريجية على أسعار الفائدة، دعماً للنشاط الاقتصادي وتحفيزاً لعمليات الإقراض، مع المحافظة في الوقت نفسه على جاذبية الدينار الأردني واستقرار القطاع المصرفي. وقد ساهمت السياسة النقدية الحصيفة وارتفاع احتياطيات العملات الأجنبية في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، واصلت إدارة الخزينة والاستثمار في كابيتال بنك أداء دورها المحوري في إدارة السيولة ومخاطر السوق وتعظيم العوائد ضمن مستويات المخاطر المقبولة. إذ تمكنت الدائرة خلال عام ٢٠٢٥ من تحقيق نمو في الإيرادات التشغيلية من خلال إدارة محفظة الاستثمارات بكفاءة عالية، وتنويع مصادر الدخل بين أدوات الدخل الثابت، والتعاملات في أسواق العملات، والأدوات المشتقة. كما عززت الإدارة من كفاءة إدارة الفجوات في الفائدة والسيولة بالتنسيق مع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ما أسهم في خفض تكلفة الأموال وتحسين العائد على الموجودات.

تقرير مجلس الإدارة

كما استمرت الدائرة في تنمية محفظة الاستثمارات في أدوات الدين المحلية والدولية ذات التصنيف الائتماني المرتفع، وزيادة الانكشاف المدروس على السندات متوسطة الأجل للاستفادة من تراجع أسعار الفائدة، مع المحافظة على نسب سيولة مرتفعة تفوق المتطلبات الرقابية. وساهمت الإدارة كذلك في توسيع قاعدة العملاء من الشركات عبر تقديم حلول متكاملة في مجالات التحوط وإدارة المخاطر المالية، بما في ذلك عقود العملات الآجلة والمقايضات (SWAPs) وخيارات أسعار الفائدة، بما يتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة.

وفي إطار التزام كابيتال بنك بالاستدامة، عملت إدارة الخزينة والاستثمار خلال عام ٢٠٢٥ على توجيه جزء من سياستها الاستثمارية نحو الأدوات المالية الخضراء والمستدامة، مثل السندات الخضراء والصناديق التي تدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، بما ينسجم مع توجه البنك لتعزيز التمويل المسؤول ودعم المبادرات البيئية والاجتماعية طويلة الأمد.

وفي إطار تعزيز حضور البنك الإقليمي، واصلت إدارة الخزينة والاستثمار دعمها للمصرف الأهلي العراقي من خلال تطوير سوق العملات الأجنبية في العراق، وتوسيع شبكة العلاقات مع البنوك المحلية والعربية، مما انعكس إيجاباً على نمو الإيرادات وتعزيز مكانة المصرف كبنك رائد في هذا السوق. كما استمرت الإدارة في تقديم الدعم الفني لفرع المصرف الأهلي العراقي في المملكة العربية السعودية في مجال إدارة السيولة وتطوير المنتجات الاستثمارية بالريال السعودي والعملات الأجنبية.

ومن أبرز أنشطة إدارة الخزينة والاستثمار خلال عام ٢٠٢٥:

- الاستثمار في أدوات الدين الصادرة أو المكفولة من الحكومة الأردنية.
- الاستثمار في أدوات دين صادرة عن مؤسسات ذات ملاءة مالية عالية محلياً وإقليمياً ودولياً.
- المساهمة في شركات وصناديق استثمارية ذات أداء متميز وعوائد مجزية.
- إدارة موجودات ومطلوبات البنك بكفاءة عالية لضمان التوازن بين العائد والسيولة.
- إدارة مراكز العملات الأجنبية وتقديم أسعار تنافسية للعملاء في الأسواق الآنية والآجلة.
- تطوير خدمات التحوط وإدارة المخاطر المالية لعملاء الشركات والمؤسسات.
- تقديم خدمات الاكتتاب والحفظ الأمين للأوراق المالية الحكومية والخاصة.
- إصدار شهادات إيداع بالدينار الأردني وبالعملات الرئيسة لمختلف الفترات وبأسعار منافسة.

أيضاً، واصلت إدارة الخزينة والاستثمار التزامها بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر والالتزام بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بما عزز من متانة المركز المالي لكابيتال بنك ودعم استراتيجيته في النمو المستدام على المستويين المحلي والإقليمي.

٥

إدارة المؤسسات المالية

حققت إدارة المؤسسات المالية في كابيتال بنك أداءً قوياً خلال عام ٢٠٢٥، مستندةً في ذلك إلى شبكة علاقات متينة مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهات السيادية، إلى جانب شراكات إقليمية وعالمية عززت من حضور البنك في الأسواق المحلية والدولية، وقدرته على تقديم حلول مصرفية واستثمارية متقدمة تلبي الاحتياجات المتنامية لعملائه.

وقد لعبت الإدارة دوراً محورياً في فتح قنوات تعاون جديدة مع العديد من البنوك والمؤسسات المالية، وتوسيع شبكة البنوك المراسلة ذات التصنيفات الائتمانية العالية، الأمر الذي أكسب البنك مرونة أكبر في تنفيذ معاملاته الخارجية، خاصةً في مجالات تمويل التجارة والخزينة والتسهيلات الائتمانية. كما ساهمت هذه الجهود في ترسيخ علاقات البنك المتميزة مع بنوك إقليمية، وتمكينها من الوصول إلى خدمات استثمارية وتجارية متطورة.

وجاء هذا التقدم مدعوماً باعتراف دولي متميز تمثّل بفوز كابيتال بنك بجائزة "أفضل صفقة بنكية" من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، خلال الاجتماع السنوي الذي عُقد في لندن بتاريخ ١٣ أيار ٢٠٢٥. وعكس هذا الإنجاز دور البنك الريادي في مجال التمويل المستدام، والتزامه بتطبيق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن نموذج عمله المصرفي.

كما بذلت إدارة المؤسسات المالية جهوداً كبيرة أثمرت عن إبرام عدد من الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات تمويلية دولية مرموقة، من أبرزها:

أولاً: توقيع اتفاقية قرض أخضر مساند هي الأكبر من نوعها بقيمة ١٥٥ مليون دولار لمدة ١٠ سنوات، بالتعاون مع مؤسسات تمويلية دولية ضمن شريحة Tier 2، بقيادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). وتجسّد هذه الاتفاقية الثقة الدولية المتزايدة باقتصاد المملكة وبقوة استراتيجية كابيتال بنك الطموحة ومتانة وضعه المالي، كما تعكس التزام البنك بتعزيز قدراته الرأسمالية وفقاً لتعليمات رأس المال التنظيمي المستندة إلى معايير بازل III الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وقد شارك في هذا التمويل تحالف مصرفي يضم نخبة من المؤسسات الدولية والعربية، وهي: صندوق ILX، صندوق أوبك للتنمية الدولية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصندوق العربي)، صندوق جرين فور جروث (GGF)، وصندوق سَنَد للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويهدف هذا التمويل إلى دعم استراتيجية البنك المستقبلية، وتمكينه من توسيع دوره في تمويل المشاريع الخضراء ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن.

ثانياً: توقيع اتفاقية تمويل أخضر بقيمة ٥ ملايين دولار أمريكي لصالح شركة كابيتال للتأجير التمويلي، بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وصندوق المناخ الأخضر، وذلك ضمن برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر في الأردن (GEFF) ويتضمن هذا التمويل قرضاً مشتركاً بقيمة ١,٢٥ مليون دولار مع صندوق المناخ الأخضر، ليكون أول عقد يتم توقيعه مع شركة تأجير تمويلي في المملكة ضمن البرنامج، والسابع على مستوى الأردن ككل.

ويستهدف التمويل تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الوصول إلى حلول تمويلية لشراء تقنيات خضراء تسهم في التخفيف من آثار التغيّر المناخي والتكيّف معها، وتشمل قطاعات خدمات الطاقة، وتوريد التكنولوجيا، والابتكار الصناعي. كما يقدم الاتحاد الأوروبي منحة تصل إلى ٥٦٠,٠٠٠ يورو لدعم الشركات المحلية في تسريع تطوير الحلول المناخية وتعزيز الوعي بأهمية تبني التقنيات الصديقة للبيئة، إلى جانب توفير أدوات تمويلية مبتكرة للمقترضين المؤهلين.

ثالثاً: إتمام أول صفقة لشركة GuarantCo في العراق من خلال توفير سقف كفالات ائتمانية بقيمة ٧٠ مليون دولار لمحفظة كابيتال بنك الائتمانية في السوق العراقي، بما يؤكد تطور البيئة الاقتصادية في العراق وقدرتها على جذب المؤسسات المالية الدولية، ويعزز من توسع البنك في هذا السوق الحيوي وتوفير حلول تمويلية تدعم النمو التجاري والاستثماري.

رابعاً: إتمام أول اتفاقية استثمارية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في العراق بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم تمويل التجارة وتعزيز التكامل مع الأسواق الدولية. سيمكّن هذا التمويل، الذي تم توفيره في إطار برنامج تيسير التجارة التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، من دعم أنشطة الاستيراد والتصدير في العراق، وتعزيز عمليات التمويل التجاري للمصرف الأهلي العراقي وذلك من خلال إصدار ضمانات للبنوك المؤكّدة، وتقديم دفعات سُلف للاستيراد والتصدير والتوزيع المحلي للسلع. هذا الاستثمار سيساهم أيضا في تحسين فرص حصول المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل، وتسهيل التجارة البينية الإقليمية، بالإضافة إلى مساعدة المصرف الأهلي العراقي في تنويع قاعدة المراسلات المصرفية، وتعزيز روابط التمويل التجاري مع الدول الأخرى التي يعمل بها البنك الأوروبي.

تقرير مجلس الإدارة

إدارة التسويق والاتصال المؤسسي

واصلت إدارة التسويق والاتصال المؤسسي خلال عام ٢٠٢٥ أداء دور محوري في دعم توجهات كابيتال بنك الاستراتيجية، من خلال تنفيذ منظومة متكاملة من الحملات والمشاريع التي عكست رؤية البنك ورسخته كمؤسسة مصرفية رائدة ذات أثر مستدام. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز كفاءة الأعمال، ودعم النمو طويل المدى، وترسيخ مكانة البنك في الأسواق المحلية والإقليمية، عبر الترويج الفاعل للمنتجات والخدمات المصرفية التي طُوّرت بعناية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات، والارتقاء بتجربة العملاء، وتعزيز التميز التنافسي للبنك.

دائرة التسويق

ركّزت دائرة التسويق جهودها على تطوير وإطلاق حملات تسويقية مُتنوعة عكست تطور الحلول المالية التي يقدمها كابيتال بنك لقاعدة متنامية من عملائه، مع البناء على النجاحات المتراكمة خلال الأعوام السابقة، ولا سيما في ترسيخ تطبيق كابيتال بنك كمنصة رقمية متكاملة تشكل بوابة سهلة وآمنة للوصول إلى مختلف الخدمات المصرفية.

وبالتزامن مع الاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس كابيتال بنك، أطلقت الدائرة حملات نوعية جسدت مسيرة البنك الحافلة بالإنجازات، وسلّطت الضوء على شراكته الممتدة مع الشركات المحلية والأفراد والمجتمع الأردني باعتباره شريكاً مصرفياً فاعلاً على مدار ثلاثة عقود من العمل المصرفي المسؤول.

وحملت جميع الحملات والبرامج التسويقية رسائل واضحة ومباشرة أكدت جاهزية كابيتال بنك لتقديم حلول مصرفية حقيقية، ميسّرة وسريعة، ومصممة بعناية لتلبية الاحتياجات المالية اليومية والمستقبلية لعملائه من الأفراد والشركات، بما يعكس فهم البنك العميق لتطلعات عملائه في مختلف مراحل حياتهم المالية.

كما واصلت الدائرة جهودها للترويج لتطبيق كابيتال بنك وموقعه الإلكتروني المطوّر، وتحسين تجربة المستخدم لتسهيل إمكانية الوصول للخدمات المالية، وأسهمت هذه الجهود في زيادة زيارات الموقع بنسبة ٢٥٪ نتيجة تحسين وظيفة البحث، وارتفاع عدد طلبات الخدمات المالية من قبل زوار الموقع بنسبة تصل إلى ٣٦٪. بالإضافة إلى ذلك، واصلت الدائرة تحديث نظام إدارة علاقات العملاء لضمان تواصل أكثر استهدافاً وفاعلية، وتعزيز الحضور الرقمي عبر حملات تسويقية ركزت على الابتكار والتميز الرقمي.

أبرز الحملات والمبادرات لعام ٢٠٢٥:

الحملات الترويجية للمنتجات:

- حملة جوائز حسابات التوفير: قدّمت فرصاً استثنائية للفوز بجوائز قيّمة قدّمت بطريقة مبتكرة بتحديد نوع الجائزة ليختارها العميل بمبلغ يصل ١٠٠ ألف دينار للجائزة الكبرى، بالإضافة إلى تقديم راتب شهري بقيمة ٣,٣٣٣ لمدة ٣٠ شهراً وغيرها من الجوائز القيمة التي عززت لدى العملاء وغير العملاء اهتمام البنك الحقيقي باحتياجاتهم وتسهيل الحصول على الحرية المالية بطرق مخصصة تعكس فهم البنك لاحتياجات الأفراد. كما أدت الحملة إلى تشجيع العملاء على الادخار وعززت ثقافة الاستثمار طويل المدى.
- حملة القروض السكنية: جمعت هذه القروض بين التملك والاستثمار، من خلال منتج فريد مكّن الأفراد من امتلاك منازلهم مع الاستفادة من عائد استثماري لبوليصة التأمين يصل إلى ٦٠ ألف دينار عند انتهاء فترة السداد.
- حملة استقطاب الرواتب: أطلق البنك حملة مخصصة لجذب الموظفين للاستفادة من مزايا وخدمات ومنتجات البنك من خلال مزايا حصرية وجوائز نقدية تعتمد على قيمة الراتب المحوّل.
- حملة حساب توفير بريمير بعائد سنوي ٤٪: حيث يُوفر عوائد جذابة ومزايا مصرفية متميزة للعملاء وبحدّ رصيد حساب أدنى قيمته ١٠ آلاف دينار.
- حملات العروض والخصومات المتنوعة: التي تُقدم باقة واسعة من المزايا والامتيازات الحصرية لعملاء البنك في مختلف القطاعات.
- العديد من الحملات المتميّزة للترويج للبطاقات الائتمانية وتقديم قيمة مضافة حقيقية لعملائنا.

٥

البرامج والخدمات المصرفية المتطورة:

واصل كابيتال بنك تطوير برامجه المصرفية المتنوعة لتلبية احتياجات شرائح مختلفة من العملاء، من أبرزها:

- برنامج Capital Advance الذي يضم فئة من العملاء بحسب قيمة الدخل الشهري ليُوفر حلولاً مالية مرنة ومُصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات اليومية للعملاء.
- برنامج Capital Select الذي يقدم تجربة مصرفية متميزة مع باقة شاملة من الخدمات الحصرية لمجموعة مخصصة من العملاء.
- برامج التقسيط الميسّر التي تتيح للعملاء التمتع بقوة شرائية أكبر وأسهمت في زيادة استخدام البطاقات الائتمانية.

الحملات المجتمعية والتوعوية:

- حملة شهر رمضان بالشراكة مع مؤسسة أطفالنا: في ضوء النجاح الكبير الذي حققته الحملة في السنوات السابقة، استمر البنك بالتزامه في توفير التغطية الطبية للأطفال المحتاجين وعددهم ثلاثين طفلاً للعام الثالث على التوالي.
- حملة "دير مالك": التي تهدف إلى نشر الوعي والثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع الأردني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والفعاليات الميدانية.

الرعايات والفعاليات:

المشاركة الفاعلة ورعاية عدد من الفعاليات الترفيهية والمعارض المحلية والإقليمية، مما أتاح التواصل المباشر مع العملاء والشركاء وترسيخ حضور البنك في أذهان الناس. من هذه الفعاليات:

- سيرك بلوما Pluma.
- مؤتمر ومعرض التقدم والابتكار والتكنولوجيا في الأمن السيبراني.
- معرض التكنولوجيا الرقمية والتطبيقات الذكية Smartech.
- مؤتمر ومعرض جودة الرعاية الصحية HCAC.
- كرنفال Ove' في الحديقة النباتية الملكية.

بالإضافة إلى الشراكة والرعاية على مدار العام لكل من:

- نادي ديونز.
- النادي الأرثوذكسي.
- نادي Magma الرياضي.
- كما تم تنظيم فعاليات خاصة لعملاء كابيتال للاستثمارات وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، لتعريفهم بأحدث الخدمات والمنتجات الاستثمارية واطلاعهم على آخر التطورات في الأسواق المالية.

تقرير مجلس الإدارة

دائرة الاتصال المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية

تعمل الدائرة على إبراز مكانة مجموعة كابيتال بنك ودورها المحوري في الاقتصاد الوطني، من خلال التواصل الإعلامي الفاعل وتنفيذ الحملات والأنشطة التي تضمن وصول رسائل البنك إلى مختلف فئات الجمهور، وخلال عام ٢٠٢٥، شملت إنجازات الدائرة ما يلي:

- إعداد ونشر الأخبار والتقارير الصحفية على وسائل الإعلام المختلفة، والتعريف بإنجازات البنك وجوائزه.
- إصدار تقرير الاستدامة الثالث لعام ٢٠٢٤، والذي جاء متوافقاً مع المعايير والمبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (SDGs)، ومنسجماً مع الخطط الوطنية لرؤية الأردن ٢٠٢٥، وخطة العمل الوطنية للنمو الأخضر ٢٠٢١-٢٠٢٥.
- تنظيم احتفالات البنك بالذكرى الثلاثين لتأسيسه، والتي تضمنت تكريم قدامى الموظفين والعملاء من قطاعي الأفراد والشركات.
- المتابعة والتحضير لاجتماعات توقيع الاتفاقيات التمويلية والتجارية.
- تجهيز وتنفيذ فعاليات مختلفة لموظفي البنك بالتعاون والتنسيق مع إدارة شؤون الموظفين.
- إدارة بوابة كابيتال بنك وكافة وسائل الاتصال الداخلي مع الموظفين، بالتعاون مع إدارة شؤون الموظفين.
- تجهيز وتنفيذ فعاليات خارجية للإعلان عن أهم برامج ومنتجات البنك.
- تقديم الرعاية لمؤتمرات ومعارض وفعاليات محلية.
- ترتيب المقابلات الصحفية المحلية والإقليمية.

وانطلاقاً من إيمان كابيتال بنك بدوره المحوري في إحداث أثر إيجابي، وضع البنك استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، حيث تم تحديد الركائز الرئيسية والتي تهدف إلى المساهمة في القضايا الهامة التي يواجهها الأردنيون لدفع النمو والتطور كجزء من أدائنا المستدام، فمن خلال القيام بمبادرات مختلفة لتعزيز رفاهية المجتمعات التي نخدمها.

ركزت استراتيجية المسؤولية الاجتماعية على محاور الثقافة المالية وريادة الأعمال، وتمكين المرأة، والبيئة، والعمل الخيري. وبناء على هذه الاستراتيجية، حقق البنك خلال عام ٢٠٢٥ إنجازات متعددة شملت:

- مواصلة العمل على تعزيز مفهوم الثقافة المالية من خلال العديد من الفعاليات التي استهدفت عدة فئات من الشباب لإثراء معرفتهم تحت مظلة "دير مالك" من أبرزها إطلاق برنامج متخصص بالثقافة المالية بالتعاون مع منصة إدراك، فعالية خاصة للنساء من العملاء بهدف تمكين وتعزيز الرفاه المالي، إقامة برنامج "دير مالك مدارس" للعام الثاني على التوالي، وغيرها من الأنشطة.
- دعم الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بالتعاون مع الملتقى الثقافي للمكفوفين من خلال رعاية ورشات عمل في مجال صناعة البودكاست وتقنيات الذكاء الاصطناعي لصناعة المحتوى.
- مواصلة دعم كابيتال بنك لتكية أم علي في مهمتها لمكافحة الجوع من خلال توفير الدعم المالي لتوزيع الطرود الغذائية على ٣٠٠ أسرة محتاجة خلال شهر رمضان المبارك.
- دعم النسخة الرابعة من جائزة ملهمة التغيير باستخدام العالم الرقمي والتي تطلقها أورنج الأردن بالتعاون مع جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "إنتاج"، لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفتح المجال أمام المزيد من الرياديات للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- مشاركة كابيتال بنك كراعٍ رئيسي لمبادرة "الجبال السبعة"، وهي مبادرة شبابية تهدف إلى جمع التبرعات لدعم علاج الأطفال على قوائم الانتظار في مركز الحسين للسرطان.
- تجديد التعاون مع مؤسسة أطفالنا للسنة الثالثة على التوالي في حملة رمضان لتوفير التغطية الطبية لعلاج ٣٠ طفلاً.
- دعم مبادرات مركز هيا الثقافي ومشاركة الموظفين في الأنشطة التطوعية المختلفة.
- توقيع اتفاقية مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام لتغطية التكاليف الدراسية للطلاب الأيتام.
- إيماناً بدور النساء في القطاع المصرفي، كرّم كابيتال موظفاته بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.
- مواصلة دعم جمعية قرى الأطفال SOS وذلك بتوسيع رعاية البنك لتشمل تغطية المصاريف لمنزلين في قرية أطفال عمّان.

٥

- مشاركة موظفي كابيتال بنك في مبادرة القافلة الخضراء لزراعة ١٠٠٠ شجرة بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة بمناسبة يوم البيئة العالمي.
- توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأردني للمبارزة لدعم الشباب الأردني.
- كجزء من التزامه بدعم المجتمع المحلي والتعليم، وشراكته الممتدة مع مركز البنيات للتربية الخاصة، أهدى كابيتال بنك حافلة نقل جديدة لتوسعة نطاق تغطية المركز.
- بهدف التوعية الصحية وتعزيز العافية، قام كابيتال بنك بتنظيم الفعاليات المتنوعة والتي ضمت أيام صحية، وأنشطة للتوعية بالسرطان سواء كان للسيدات والرجال على مدار شهري تشرين الأول والثاني.
- تنظيم حملة تبرع بالدم لموظفي البنك للسنة التاسعة على التوالي.
- تقديم رعاية البنك لمبادرة علماء الغد ٢٠٢٥، المبادرة الوطنية التي تهدف إلى تحفيز وتمكين الشباب الأردني في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

إدارة العمليات

واصلت إدارة العمليات خلال العام ٢٠٢٥، تنفيذ خططها التطويرية بما ينسجم مع توجهات الإدارة العليا، مع التركيز على رفع كفاءة الكوادر، وتعزيز المهارات الفنية من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة، ورفد الفريق بموظفين مؤهلين ومن ذوي الخبرات مما أسهم في تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية والانضباط المؤسسي.

كما تم التعاقد مع شركة استشارات عالمية لمراجعة جميع مهام دوائر العمليات بهدف تصنيفها حسب المخاطر ودرجة التعقيد، تبعها إجراء تقييم تفصيلي لعدد من هذه المهام بهدف تحسين وتطوير الإجراءات الحالية، وأتمتة العمليات ذات الصلة التي تتطلب وقتاً طويلاً لإنجازها. وتقوم إدارة العمليات وبالتنسيق مع الدوائر المعنية بالبنك، على متابعة التقييم التفصيلي للمهام المتبقية بهدف إعادة تصميم الخطوات وأتمتها عند الضرورة. ويجري العمل حاليا على تطبيق التوصيات المتعلقة بهذا المشروع.

إدارة الرقابة الداخلية

واصلت دائرة الرقابة الداخلية خلال عام ٢٠٢٥ دورها المحوري في دعم كفاءة العمليات وتعزيز منظومة الضوابط الداخلية، من خلال إصدار تقارير رقابية تستند إلى تقييم دقيق لمستويات المخاطر في دائرة العمليات وإدارة الخدمات المشتركة. وارتكزت أعمال الدائرة على التحقق من فعالية إجراءات التحكم وجودة سير العمل، ورصد الفجوات التشغيلية ومعالجتها بشكل استباقي.

ولتعزيز جودة الرقابة وعمقها التحليلي، قامت الدائرة بتطوير منهجية العمل عبر إدراج بنود مراجعة جديدة مستندة إلى مخرجات التدقيق السابقة، والحوادث التشغيلية، والملاحظات المتكررة، ما أسهم في تحسين دقة المتابعة ورفع القيمة العملية لتقارير الرقابة.

كما نفذت الدائرة تحسينات جوهرية لمعالجة الأسباب الجذرية للحوادث التشغيلية، واتخاذ إجراءات تصحيحية فعّالة تمنع تكرارها، إلى جانب إدخال تعديلات على نظام التسويات بما يقلل التدخل اليدوي ويعزز الإنتاجية، ويرفع مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

وفي إطار استمرار التحسين المؤسسي، تم استحداث وحدة ضمان الجودة خلال عام ٢٠٢٥ لضمان توافق أعمال الرقابة مع السياسات المعتمدة والمعايير المهنية، من خلال مراجعة التقارير والإجراءات وتحليل مخرجات الرقابة بهدف اقتراح فرص تطوير تسهم في رفع الدقة والموثوقية في العمليات الرقابية.

تقرير مجلس الإدارة

تحول الأعمال وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٥

في إطار التزام البنك المستمر بالابتكار والتحول الرقمي، شهد عام ٢٠٢٥ تقدماً نوعياً في مجالات تحول الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، مما عكس مكانة البنك الريادية في تقديم خدمات مصرفية مميزة وآمنة تلبي احتياجات العملاء وتواكب التوجهات العالمية.

وركزت استراتيجية البنك في هذا المجال على تحقيق التمكين الرقمي، والكفاءة التشغيلية، والابتكار المدمج، وتعزيز الحوكمة، مما تطلب تبني أحدث التقنيات لضمان استدامة النمو والتحول.

وفيما يلي أبرز الإنجازات التي حققها كابيتال بنك ضمن الركائز الاستراتيجية للتحول الرقمي خلال عام ٢٠٢٥، والتي تعكس تقدماً ملموساً في قدراته التقنية والتشغيلية.

التمكين الرقمي:

- إطلاق العديد من الخدمات المتنوعة التي تم تطويرها داخلياً من خلال تطبيق كابيتال موبايل، وشملت منتجات لإدارة الودائع، وحسابات التوفير، والبطاقات، إضافة إلى برامج التأمين للسفر والقسائم الإلكترونية، واسترجاع نقاط الولاء دون الحاجة لزيارة الفرع.
- تطوير نظام إدارة علاقات العملاء واستحداث العديد من الخصائص لخدمة قطاعي الأفراد والشركات.
- اطلاق نظام جديد لإدارة الموارد البشرية.
- اعتماد منصة جديدة للتطبيقات المصغرة التي تم تطويرها داخليا، وترقية واجهة التطبيقات بما يتماشى مع مبادئ التصميم والهيكلة الحديثة، إلى جانب توسيع نطاق الخدمات المصرفية المفتوحة.
- إطلاق مشروع التحول في هيكلة البنية التحتية للبيانات، والأنظمة المصاحبة لها لإتاحة الوصول للمعلومات الحرجة والتحليلية بشكل لحظي من القنوات المختلفة.

الكفاءة التشغيلية:

- استكمال المرحلة الأولى من برنامج التحول الشمولي LEAP والتي شملت إجراء تقييم تشخيصي كامل لجميع الأنظمة العاملة في البنك، وقياس فعاليتها وتكاملها، ووضع خارطة طريق واضحة لها تتضمن رفع الكفاءة عبر: الترقية، أو الاستبدال، أو الاستحداث، أو الإلغاء حسب الحاجة. كما تم المضي إلى المرحلة الثانية باستدراج وتقييم العروض المالية والفنية للأنظمة الأساسية الجديدة واختيار أفضل المزودين العالميين، تمهيداً لإطلاق مرحلة التنفيذ مع بداية عام ٢٠٢٦.
- تنفيذ ترقية شاملة للبنية التقنية من خلال تحديث العديد من التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل، انسجاماً مع مخرجات المرحلة الأولى من LEAP، مما أسهم في خفض الدين التقني ورفع مستوى الجاهزية لمواكبة التطور المستمر في مجالات الخدمات المصرفية الرقمية، والأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، ومرونة الأنظمة التشغيلية.
- انجاز العديد من المبادرات التي تهدف لخفض النفقات التشغيلية، وتحويل الاستثمارات لأنظمة أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

الابتكار المدمج:

- الاستمرار في استقطاب موظفين من ذوي الخبرة والكفاءة في مختلف المجالات التقنية، وتطوير الأعمال، مما يمكن البنك من الاعتماد على الموارد الداخلية للابتكار وتطوير الأنظمة والخدمات المصرفية.
- تطوير العديد من التطبيقات المصغرة، وتنفيذ حزمة من التحسينات على مختلف الأنظمة بما يتماشى مع متطلبات التحديث الهيكلي المؤسسي والأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد.
- استحداث فريق متخصص مكون من رواد خريجي الجامعات لتعلم وتطوير الذكاء الاصطناعي، وتوفير بيئة داخلية لتطوير وفحص النماذج من خلال خوادم تحتوي رقائق وأنظمة الذكاء الاصطناعي Nvidia المتطورة.
- العمل على ترقية التطبيقات الداخلية لإصدارات تتضمن مزايا متطورة بما في ذلك إمكانيات الذكاء الاصطناعي.
- تضمين تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية في العمليات المصرفية.

٥

- تطوير نموذج تعلم آلي لتحديد العملاء الأكثر احتمالية للحصول على منتجات إضافية، مما ساهم في زيادة الإيرادات وتحسين تجربة العملاء.
- فوز البنك بجائزة مرموقة في قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي تقديراً لنجاحه في تطبيق التحليلات التنبؤية والأتمتة الذكية وتقديم تجارب مصرفية مخصصة.

الحوكمة الفعّالة:

- تطوير السياسات والإجراءات الخاصة باللجان التوجيهية والتنفيذية ذات الصلة، ومراجعة وتحديث السياسات والإجراءات بما في ذلك؛ سياسات إدارة وحوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي، وضمان الامتثال التنظيمي.
- تأسيس دائرة الهيكلة المؤسسية ورفدها بالخبرات اللازمة لهندسة الحلول والأنظمة بما يتماشى مع المعايير ذات الصلة.
- دمج فريق التحول للنظام البنكي الرئيسي وفريق العمليات المصرفية المفتوحة والشراكة الخارجية ضمن إدارة تحول الأعمال، ورفدها بكوادر وخبرات في مختلف المجالات.
- وضع تعليمات ومبادرات البنك المركزي الأردني والجهات التشريعية والرقابية على قائمة الأولويات لتنفيذ المشاريع وتطبيقها ضمن المدد المحددة.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من برنامج حوكمة البيانات، الذي اشتمل على تحديد عناصر البيانات الحرجة، وتقييم جودتها ودقتها وصحتها وتحديد مصادرها، وكذلك تدريب أمناء البيانات في مختلف القطاعات على ضبط جودة البيانات وتطبيق السياسات ذات الصلة، كما تم اطلاق المرحلة الثانية من البرنامج ليشمل عناصر أخرى من البيانات الحرجة.
- الحفاظ على مستوى متقدم من الالتزام بتعليمات دليل البنك المركزي الأردني لحوكمة أنظمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ورفع مستوى النضج لعمليات جديدة.

الأمن السيبراني

- تنفيذ مراجعة شاملة لبرنامج الأمن السيبراني لعامي ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ ومخرجاته وفعاليته في تحقيق الأهداف الرئيسية لسياسة أمن المعلومات، وذلك بالتعاون مع شركة عالمية متخصصة في مجال الأمن السيبراني، واعتماد مرحلة جديدة من برنامج الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٦ بالتعاون مع إدارة المخاطر، مع التركيز على حماية البيانات، وحماية التطبيقات الحديثة والبرمجيات المصغرة.
- المبادرة بمراجعة ذاتية لأمن التطبيقات والأنظمة، حيث تم التعامل مع الفجوات والثغرات التي تم اكتشافها وإغلاقها.
- تطبيق العديد من المعايير الأمنية المعتمدة شاملة جميع التطبيقات وأنظمة التشغيل وقواعد البيانات وأجهزة الشبكات.
- تطبيق العديد من أنظمة الحماية الجديدة مع ضمان تكامل تلك الأنظمة مع الأنظمة العاملة.
- توسيع نطاق مركز عمليات الأمن السيبراني ليعمل على مدار الساعة، وتطبيق نظام جديد لمراقبة الأحداث الأمنية.

تعكس هذه الإنجازات التزام كابيتال بنك بالتحول الرقمي والابتكار المستدام، لضمان تقديم تجربة مصرفية أكثر تطوراً وأماناً ومرونة تواكب احتياجات العملاء والتوجهات العالمية. ومع مواصلة تنفيذ البرامج الاستراتيجية للبنك، يبقى التركيز موجهاً نحو تعزيز الريادة في القطاع المصرفي وتوليد قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

تقرير مجلس الإدارة

إدارة المخاطر

تعمل إدارة المخاطر في مجموعة كابيتال بنك كوحدة رقابية مستقلة يرأسها رئيس إدارة المخاطر للمجموعة، وترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، بما يرسّخ إطار حوكمة فعالاً للمخاطر يضمن مراقبة شاملة للمخاطر الناشئة عن أنشطة المجموعة ووحداتها التشغيلية، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، والتشغيل، والمخاطر الاستراتيجية، والامتثال. ويسهم هذا الإطار في تعزيز قدرة البنك على مواجهة التحديات المستقبلية بكفاءة عالية، والاستجابة السريعة للمتغيرات التنظيمية والرقابية. وانطلاقاً من هذا النهج المؤسسي، يتبنى البنك اطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر يهدف إلى تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر المحتملة في جميع وحدات الأعمال، وبما ينسجم مع توجهات المجموعة الاستراتيجية. ويعتمد هذا الإطار على منظومة شاملة من السياسات والإجراءات والنماذج المتقدمة، بما يعزز توحيد منهجية إدارة المخاطر في جميع الشركات التابعة وتعزيز الشفافية في تبادل المعلومات ذات الصلة بالمخاطر.

وتعمل إدارة المخاطر بشكل مستمر على تطوير أدوات تحليل كمية ونوعية تدعم عملية اتخاذ القرار، وتسهم في بناء ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر. كما تعمل الإدارة على تعزيز الوعي لدى الموظفين من خلال التدريب والبرامج المتخصصة، وتحسين جودة البيانات المستخدمة في عملية التقييم المخاطر وتحديد مستوياتها.

كما تولي إدارة المخاطر اهتماماً متزايداً بتعزيز قدراتها في إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ (Climate Risk)، ومخاطر البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وتعزيز جاهزيتها التنظيمية بما ينسجم مع المتطلبات الرقابية والممارسات المصرفية الرائدة، و يدعم استدامة أعمال المجموعة على المدى الطويل.

وفي إطار تحسين فعالية منظومة المخاطر وتطوير دورها في دعم اتخاذ القرار المؤسسي، ينفذ البنك العديد من المبادرات التقنية والمؤسسية الداعمة، أبرزها مشروعIntegrated Finance and Risk Management، ومشروع Risk Data Mart واللذان يهدفان إلى تعزيز فعالية منظومة المخاطر، وتمكين الإدارة من الاعتماد على بيانات موثوقة، ونماذج تحليلية متقدمة، وقراءات متسقة عبر وحدات العمل المختلفة، وبما يمكّن البنك من اتخاذ قرارات دقيقة واستباقية، وتحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء، وتعزيز الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل، مع دمج الابتكار الرقمي والتحليلات المتقدمة في العمليات التشغيلية اليومية.

يستند الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في كابيتال بنك إلى مبدأ الفصل بين المهام التشغيلية ووظائف الرقابة، بما يضمن استقلالية القرار ويعزز من فعالية منظومة الحوكمة. كما يتبع هذا الهيكل نموذجاً متدرجاً يسمح بتوزيع الأدوار والمسؤوليات بوضوح عبر مستويات متعددة، بما يدعم الإطار الشامل لإدارة المخاطر ويضمن اتساق الممارسات المعتمدة في كافة وحدات الأعمال. وتضم إدارة المخاطر عدة دوائر متخصصة، يعمل كل منها ضمن نطاق محدد يغطي نوعاً معيناً من المخاطر، وفق أفضل الممارسات المصرفية والمعايير التنظيمية. وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

دائرة المخاطر الائتمان

تتولى الدائرة مسؤولية إدارة ومراقبة المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية للبنك، بما في ذلك مخاطر التركز الائتماني، وتصنيف التعرضات، واحتساب المخصصات والخسائر الائتمانية المتوقعة وفق معيار IFRS 9 وتعليمات البنك المركزي رقم (٢٠٢٤/٠٨). كما تعتمد الدائرة منهجية العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في عمليات التسعير الائتماني لضمان تقديم حلول تمويلية عادلة وفعّالة تعكس مستويات المخاطر المحتملة وتحافظ على مصالح البنك والعملاء على حد سواء.

وتقوم الدائرة بإجراء تحليل مستمر لتصنيف المراحل الائتمانية وانتقال الحسابات بينها، بالإضافة إلى رصد التسهيلات التي تظهر عليها مستحقات، وتوزيعها وفق درجات المخاطر، مع متابعة نسب تغطية الضمانات. ويسهم هذا النهج في الحفاظ على مستويات مخاطر مقبولة، واتخاذ إجراءات استباقية، تضمن تقديم حلول تمويلية آمنة وموثوقة للعملاء، بما يحقق التوازن بين النمو والحوكمة.

٥

كما تركز الدائرة على تعزيز الشفافية ودقة تقييم المخاطر في قطاع التجزئة من خلال مراجعة شاملة وتحليل مستمر، مما يساعد على تحديد التعرضات المحتملة ووضع السياسات المناسبة لدعم نمو الأعمال وحماية العملاء والبنك على حد سواء. وتساهم أيضاً في تنفيذ اختبارات الأوضاع الضاغطة السنوية لتقييم أثر المخاطر المختلفة، بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية ومخاطر التركز الائتماني، على المركز المالي للبنك، وبما يمكّنه من وضع إجراءات تحوطية فعّالة تضمن استمرارية خدماته المصرفية في مختلف الظروف الاقتصادية.

دائرة مخاطر السوق و إدارة رأس المال

تتولى دائرة مخاطر السوق ورأس المال مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق المالية، من خلال مراقبة مراكز البنك الاستثمارية ومخاطر السيولة ومخاطر المعاملات بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى تحليل التعرضات المرتبطة بأدوات الدين وأسعار الفائدة. وتشكل هذه الدائرة خط دفاع رئيسياً في ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بمخاطر السوق والسيولة.

وتعمل الدائرة على تنفيذ منهجية متكاملة لقياس وإدارة مخاطر السوق والسيولة بما ينسجم مع توجهات البنك الاستراتيجية ومعايير الرقابة المصرفية، وذلك من خلال تطبيق نماذج قياس تتيح إدارة دقيقة للتقلبات المحتملة في أسعار الصرف والعوائد، ومتابعة نسب السيولة المقررة رقابيا بما فيها نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR)، إلى جانب تطوير سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بدائرة الخزينة والاستثمار.

كما تتولى الدائرة مسؤولية تخطيط رأس المال بما يدعم استراتيجية وتوجهات البنك المستقبلية، وتقييم أثر النمو والضغوط الاقتصادية المختلفة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك من خلال احتساب نسبة كفاية رأس المال (CAR) وإعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بما يضمن وجود رأس مال كافٍ لمواجهة السيناريوهات المستقبلية، وتقلبات السوق ويلبي متطلبات البنك المركزي الأردني والممارسات الرائدة في القطاع المصرفي.

وتضطلع إدارة مخاطر السوق وإدارة رأس المال بدور استراتيجي في دعم أعمال لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، من خلال توفير تحليلات دورية وتوصيات تستند إلى قراءات كمية ونوعية، وبما يُمكّن اللجنة من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة تعزز قدرة البنك على إدارة السيولة، وتوجيه الاستثمارات والتخطيط المالي المتوافق مع توجهات البنك واستراتيجيته المستقبلية.

دائرة مخاطر التشغيل

تعد إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر الكلية في البنك، والذي يهدف إلى تعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية. حيث يتم تحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها وتحديد طرق الاستجابة لها في كافة العمليات والمنتجات للتمكن من إدارتها بشكل فعال وبما يمكن البنك من تحقيق أهدافه مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر التشغيلية ، وقد اعتمدت إدارة المخاطر على أكثر من آلية لإدارة هذه المخاطر منها تقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية للتحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

تقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمّتمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث غير المرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها. كما تتولى الدائرة مسؤولية إدارة وضمان تطبيق خطط الاستمرارية في البنك لتعزيز متانته التشغيلية، وتحسين قدرته على تحمل الحوادث الخارجية، والاستجابة لها، التعافي منها بما يضمن بناء إطار تشغيلي متين على المدى البعيد.

قامت إدارة مخاطر خلال عام ٢٠٢٥ بتنفيذ العديد من المبادرات الاستراتيجية التي أسهمت بالارتقاء بمنظومة الأمان التشغيلي للبنك وحماية موجوداته وعملائه، أبرزها: تأسيس وحدة متخصصة لمكافحة الاحتيال وإدارة مخاطره نظراً للتهديدات المتزايدة في البيئة الرقمية، مما يظهر التزام البنك بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة وحرصه على كسب ثقة العملاء. كما تم رفد الوحدة بكوادر مؤهلة وتدريبهم لتطوير مهاراتهم وضمان جاهزيتهم في جميع الأوقات.

تقرير مجلس الإدارة

وفي إطار تعزيز استمرارية الأعمال، قامت الدائرة باتخاذ خطوات جادّة لرفع مستوى المتانة التشغيلية للمجموعة، حيث تم التنسيق مع الدوائر المعنية وتشغيل عدد من الأنظمة الحيوية من موقع التعافي من الكوارث (DR Site) لمدة خمسة أيام عمل متتالية، في إجراء يعكس مرونة البنك العالية وجاهزيته للاستجابة الفورية للأزمات والاضطرابات التشغيلية.

وتواصل الدائرة تنفيذ مهامها الأساسية ضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية، من خلال مراجعة وتحديث مصفوفة الضوابط الرقابية لضمان شمولها لكافة المخاطر التشغيلية المحتملة، بالإضافة إلى إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمّل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، مع الالتزام الكامل بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات المصرفية المتبعة.

دائرة أمن المعلومات والأمن السيبراني

تلعب دائرة أمن المعلومات والأمن السيبراني دوراً أساسيا في حماية بيانات البنك وعملائه، من خلال ضمان سرية ودقة وتوافر البيانات في جميع الأوقات. ويشمل هذا حماية الأنظمة والبيانات الداخلية وبيانات العملاء، وتطوير بنية رقمية آمنة تدعم استمرارية الأعمال وتحدّ من المخاطر والتحديات السيبرانية المتزايدة.

تركز الدائرة على تطبيق أفضل المعايير الدولية، بما في ذلك ISO ٢٧٠٠١ ومعايير PCI-DSS لأمن بطاقات الدفع الإلكتروني، لضمان موثوقية العمليات المصرفية وحماية أصول العملاء. كما تعمل على تحديد المخاطر الرقمية وتحليل التهديدات المحتملة، واعتماد إجراءات وقائية مناسبة تتماشى مع طبيعة الأعمال، لضمان استجابة سريعة وفعالة لأي تهديد محتمل.

وتلتزم الدائرة برفع مستوى الوعي الأمني لدى الموظفين والعملاء، وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة وورش عمل دورية وحملات توعوية لتعزيز الثقافة الأمنية، وضمان التعامل السليم مع الأنظمة والمعلومات الحساسة. كما تتابع التطورات التقنية وأحدث أساليب الهجمات السيبرانية بشكل مستمر، بما يمكّنها من اعتماد حلول استباقية تعزز قدرة البنك على حماية موارده الرقمية.

ويستند البنك في إدارة أمن المعلومات إلى أطر حوكمة عالمية مثل COBIT، مع الالتزام بمتطلبات مبادرة SWIFT-CSP عند التعامل مع أنظمة التحويلات المالية الدولية، إضافة إلى تطوير السياسات والإجراءات المؤسسية ونشرها لضمان امتثال جميع الموظفين لها. ويُسهم ذلك في تعزيز ثقة العملاء وتوفير بيئة رقمية آمنة وموثوقة تدعم استدامة الأعمال وتحمي الأصول الحساسة، بما يعكس التزام كابيتال بنك بأعلى معايير الحوكمة وأمن المعلومات.

دائرة حوكمة المخاطر

تتولى دائرة حوكمة المخاطر مسؤولية الإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة بما فيها الاطار العام لوثيقة مستويات المخاطر المقبولة، بما يضمن توافق ممارسات إدارة المخاطر مع استراتيجية البنك ومتطلبات الجهات الرقابية.

وتشرف الدائرة على وضع السياسات والمنهجيات والمحددات المعتمدة لإدارة المخاطر، ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها لمستجدات الأعمال والتغيرات التشريعية والتنظيمية على المستويين المحلي والدولي.

وتعمل الدائرة على تطوير وتطبيق ضوابط الحوكمة المتعلقة بوظائف إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات، واعتماد خطوط دفاع واضحة، وضمان التزام جميع وحدات الأعمال بالسياسات والإجراءات المعتمدة. كما تتابع الدائرة مستوى الامتثال لمتطلبات التقارير الرقابية وتنسيق العمل مع الجهات ذات العلاقة لضمان دقة البيانات وجودتها وسلامة الإجراءات المتخذة.

إضافة إلى ذلك، تقوم دائرة حوكمة المخاطر بتعزيز ثقافة المخاطر داخل المؤسسة من خلال نشر الوعي والتدريب والتنسيق المستمر مع مختلف وحدات العمل، بما يعزّز القدرة المؤسسية على اتخاذ قرارات مبنية على فهم واضح لمستوى المخاطر المحتمل، ويضمن اتساق الممارسات المعتمدة مع الإطار الاستراتيجي للبنك.

٥

إدارة الامتثال

تضطلع إدارة الامتثال بدورٍ محوري في الالتزام بالتنفيذ الفعّال للسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المطبقة على مستوى مجموعة كابيتال بنك، مع المتابعة المستمرة للتحديثات الصادرة عن الجهات الرقابية والتشريعية لضمان مواءمتها مع أفضل الممارسات.

وتتمثل أبرز أولويات إدارة الامتثال في تعزيز قدرات التعرف على مخاطر الجرائم المالية والالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تبني إطار عمل يُسهم في حماية المجموعة من مخاطر عدم الامتثال وما يرتبط بها من مخاطر السمعة والتشغيل والمخاطر القانونية.

وخلال العام ٢٠٢٥، قامت إدارة الامتثال بتنفيذ خطتها السنوية المعتمدة من مجلس الإدارة بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة وتعليمات البنك المركزي الأردني. وقد شملت الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- انجاز مشروع تحديث أنظمة التعرف على العملاء وتحديث البيانات من خلال مختلف قنوات تقديم الخدمة سواء من خلال الفرع او من خلال تطبيق الهاتف النقال، وذلك بهدف تطوير وإثراء تجربة العميل وفق أفضل الممارسات وبما يلبي متطلبات الجهات الرقابية.
- تطوير أنظمة مكافحة الجرائم المالية لعملاء القناة الرقمية Blink، وإيجاد مسارات واضحة للعمل، تشمل عدة مستويات للرقابة، بالإضافة إلى تحسين فاعلية الضوابط الرقابية المؤتمتة، ورفع كفاءة وقدرات إصدار التقارير لتلبية المتطلبات التنظيمية، وتحسين جودة التقارير وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

وفي إطار تحسين منهجيات وأساليب العمل، طبقت إدارة الامتثال نموذجاً أكثر فاعلية للامتثال التنظيمي، وذلك بإجراء فحوصات ذاتية من خلال النظام واختبارات تفصيلية حسب خطة معتمدة مستندة على المخاطر تشمل مراجعة عينات وفحص مدى فاعلية الضوابط الموضوعة من أجل الامتثال بالتعليمات الرقابية.

كما أطلقت إدارة الامتثال برنامج ضابط امتثال معتمد لموظفي خطوط الأعمال، بحيث يشمل مواضيع الامتثال الرقابي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنظمة العقوبات الاقتصادية.

أيضاً، استمر البنك في تقديم التعليم الإلكتروني وعقد دورات تدريبية وورش عمل دورية لجميع موظفي البنك من قبل موظفين مؤهلين لدى دائرة الامتثال بهدف رفع الوعي والحد من مخاطر الجرائم المالية لجميع الموظفين، كما تم إشراك الموظفين الجدد والموظفين الحاليين لدى دائرة الامتثال في شهادات تخصصية لضمان تعزيز مهاراتهم ومواكبة أحدث التوجهات في هذا المجال.

إدارة التدقيق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقديم خدمات توكيدية واستشارية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بهدف تحسين كفاءة وفعالية عمليات المجموعة البنكية، وتحقيق أهدافها من خلال أتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية.

تعمل إدارة التدقيق الداخلي استناداً إلى ميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من قبل مجلس إدارة البنك، وتنفذ أنشطتها وفقاً لمعايير التدقيق العالمية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، مع التركيز على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والسرية، والكفاءة. كما تزود إدارة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، إضافة إلى دوائر العمل ذات العلاقة، بنتائج ومخرجات عمليات التدقيق، ومتابعة تطبيق الإجراءات التصحيحية المتفق عليها.

تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي في البنك بالاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية للبنك، حيث ترفع تقاريرها وظيفياً إلى لجنة التدقيق. وتقوم بإجراء عمليات التدقيق على مستوى البنك والشركات التابعة استناداً إلى خطة التدقيق المبنية على المخاطر والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق، مما يضمن رقابة شاملة وتحسين مستمر لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

وتولي إدارة البنك اهتماماً كبيراً بتدريب وتأهيل وتطوير المعرفة والمهارات لمدققي البنك الداخليين وذلك بالتعاون مع أفضل المعاهد ومؤسسات التدريب المحلية والدولية.

تقرير مجلس الإدارة

إدارة الموارد البشرية

استندت المبادرات الإستراتيجية للموارد البشرية في كابيتال بنك خلال عام ٢٠٢٥ إلى رؤية تتمحور حول الموظف، وتدعم التعليم والتطور، والشمولية، والاندماج، والقيادة. انطلاقاً من قناعة راسخة بأن رأس المال البشري هو الركيزة الأساسية لاستدامة النمو ونجاح البنك. وتركّزت المبادرات الاستراتيجية على الاستثمار في التحول الرقمي، ورفع كفاءة العمليات، وتعزيز بيئة العمل بما يدعم التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، مع اهتمام خاص بتمكين النساء والأمهات العاملات. لقد عكست إستراتيجية البنك وقيمه المؤسسية لبناء قوة عاملة أكثر تفاعلاً وكفاءة واستعداداً للمستقبل.

وفيما يلي أبرز إنجازات الإدارة خلال العام الماضي:

١. **إطلاق أكاديمية للأعمال وأكاديمية للذكاء الاصطناعي:** أطلقت دائرة الموارد البشرية في العام الماضي أكاديمية للأعمال وأكاديمية للذكاء الاصطناعي، استقطبت كل منهما عدداً من خريجات وخريجي الجامعات وتم تصميم برامج تدريبية شاملة ومتطورة على مدار ٦ أشهر تهدف إلى دمجهم تدريجياً في فرق العمل وتزويدهم بخبرات متخصصة تؤهلهم لمسارات مهنية واعدة داخل البنك.

٢. **توفير فرص تطوير داخلي ومسار مهني واضح:** قدمت إدارة الموارد البشرية أكثر من ٦٥ فرصة نقل داخلية خلال عام٢٠٢٥ مقارنة ب ٤٥ فرصة في عام ٢٠٢٤ هذا بإضافة إلى تطبيق برامج التظليل الوظيفي الذي يُمكّن الموظفين من التعلم مباشرة من الزملاء ذوي الخبرة، واكتساب المهارات العملية، وفهم مختلف الأدوار، والاستعداد لتولي المسؤوليات المستقبلية داخل المؤسسة.

٣. **نظام جديد للموارد البشرية:** تم تطبيق نظام جديد لإدارة الموارد البشرية لتعزيز كفاءة العمل، وتمكين اتخاذ القرارات المبنية على البيانات، وتوفير تجربة سلسة ومتطورة للموظفين.

٤. **تعزيز مزايا التوازن بين العمل والحياة:** تم تطوير منظومة المنافع لتعمل على مراعاة التوازن بين العمل والحياة، إضافة إلى إيلاء الأمهات العاملات اهتماماً خاصاً.

٥. **تأهيل القيادات المستقبلية:** ركزت الموارد البشرية خلال العام الماضي على الاستثمار في تطوير المهارات القيادية للموظفين عبر اشراكهم ببرامج قيادية متقدمة من أبرز الجامعات العالمية، مثل London Business Schoolg Harvard Business School، مما يسهم في بناء القدرات في البنك، وتعزيز مهارات القيادة الحديثة، وتطوير التفكير الاستراتيجي، وفهم مختلف الأدوار استعداداً لمهام قيادية مستقبلية داخل المؤسسة.

٦. **تمكين المرأة وتعزيز التنوع والاندماج:** وفرت إدارة الموارد البشرية مجموعة واسعة من البرامج التدريبية والمبادرات التطويرية التي ركزت على محورين أساسيين هما: تمكين المرأة، والتنوع والاندماج، من خلال برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في مواقع القيادة، وترسيخ بيئة عمل تتبنى التنوع والاختلاف.

٧. **برنامج العافية المؤسسية للموظفين:** أولى كابيتال بنك أهمية قصوى لدعم الصحة النفسية والجسدية والمؤسسية لموظفيه فقدم وبالشراكة مع مقدمي خدمات العافية المؤسسية، للعام الرابع على التوالي برنامجاً شاملاً يتضمن العديد من المبادرات التي تركز على الصحة البدنية، والعقلية، والمالية، والعاطفية للموظفين. بحيث تقدم هذه الشراكة مجموعة واسعة من الأنشطة والمبادرات المُشوقة مثل ورش العمل، والندوات، والمكافآت، والفعاليات.

٨. **المبادرات التقديرية:** واصلت الإدارة تنفيذ برامج تقديرية مثل: نجوم كابيتال ورسالة شكراً احتفاءً بجهود الموظفين وإنجازاتهم، وترسيخاً لثقافة التقدير ضمن قيم البنك المؤسسية.

٥

Blink من كابيتال

واصل كابيتال بنك تطوير أعمال قناته الرقمية Blink من كابيتال، تأكيداً لالتزامه بتقديم تجربة مصرفية حديثة وسهلة، وتعزيز الشمول المالي والابتكار الرقمي في الأردن.

ويتيح Blink من كابيتال للعملاء فتح حساباتهم خلال أقل من خمس دقائق فقط، والحصول مباشرة على بطاقة الخصم المباشر، سواء كانت رقمية أو فعلية، إلى جانب مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التي تشمل: الإرسال والاستلام الفوري للأموال ومجاناً، استعراض الحركات المالية، دفع الفواتير عبر خدمة "إي فواتيركم"، السحب من أجهزة الصراف الآلي المحلية والدولية، شراء القسائم الإلكترونية، وحجز تذاكر الطيران. كما يوفر أيضاً إمكانية طلب بطاقة ائتمان فورية، إلى جانب العديد من الخدمات الأخرى المتاحة عبر التطبيق، مثل:

١. حملة الجوائز على الحسابات التي تمنح سعر فائدة سنوي بنسبة ٣٪ مستحق على الأرصدة اليومية ويضاف شهريا لحساب العملاء، مع العديد من الجوائز الأسبوعية وجائزة كبرى على الحساب.
٢. إطلاق منتج الوديعة لآجل والتي تسمح للعميل ربط أو كسر وديعته مباشرة عبر التطبيق وبأسعار فوائد منافسة ولفترات تتراوح من شهر ولغاية ١٢ شهر.
٣. إطلاق العديد من العروض الترويجية من خلال شراكات مع علامات تجارية مختلفة تلبي احتياجات العملاء وتوفير خصومات لدى العديد من التجار.
٤. استرداد نقدي على جميع مشتريات العملاء المحلية والدولية باستخدام بطاقة الائتمان على مدار العام.

إدارة خدمات الدفع

يوفر كابيتال بنك حلولاً رقمية متنوعة ووسائل دفع آمنة لعملاء قطاع الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وذلك تنفيذاً لاستراتيجيته الهادفة إلى دعم التجار وتطوير أعمالهم وتعزيز تجربة زبائنهم. كما تمكّن هذه الحلول الشركات من إدارة عملياتها ومبيعاتها بكفاءة أعلى وتكاليف أقل، مع ضمان مستويات متقدمة من الأمان والمرونة في تنفيذ معاملات الدفع داخل المملكة وخارجها.

وخلال عام ٢٠٢٥، استمر البنك بتقديم حلول دفع متقدمة تتيح لعملائه قبول بطاقات Visa و Mastercard و American Express، عبر باقة متنوعة من الحلول المتخصصة، تشمل: أجهزة نقاط الدفع الذكية Smart POS سواء المفعّلة بشكل مستقل أو المدمجة مع أنظمة التاجر، وتطبيق الدفع الذكي Capital SoftPOS بوابة الدفع الإلكترونية التي تتيح الربط مع المواقع الإلكترونية للتجار أو إصدار روابط دفع مباشرة لتمكين عمليات الدفع الرقمية بسهولة وسرعة.

كما واصل البنك العمل على تحديث أنظمة الدفع لديه لدعم متطلبات التجار المختلفة وتطبيق معايير متقدمة لتقديم خدمة مميزة بأعلى درجات الأمان وتطوير تجربة العميل من خلال ترقية الأنظمة لإضافة ميزات جديدة ورفع كفاءة الأنظمة والسرعة بمعالجة الحركات.

تقرير مجلس الإدارة

الشركات التابعة

شركة كابيتال للاستثمارات

واصلت شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لمجموعة كابيتال بنك في الأردن والإمارات، مسيرتها الريادية خلال العام ٢٠٢٥ مقدمة منظومة متكاملة من الخدمات الاستثمارية لعملائها من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، والشركات الكبرى، والمؤسسات الحكومية.

وبالرغم من التحديات الجيوسياسية الاستثنائية التي ألقت بظلالها على المنطقة، أظهرت الشركة مرونة عالية محققة أرباحاً صافية قبل الضريبة بلغت نحو(٢,٣) مليون دينار، مع تجاوز حجم الأصول المدارة حاجز المليار دولار في العام الماضي.

أبرز أداء الشركة في قطاعاتها الرئيسية:

أولاً : الوساطة المالية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية

الوساطة المالية في الأسواق المحلية والعالمية حافظت دائرة الوساطة المحلية على أدائها القوي، حيث استحوذت على ما نسبته (٤,٤٪) من إجمالي حجم التداول في بورصة عمّان. وبالتوازي مع ذلك، واصلت دوائر الوساطة الإقليمية والدولية توسيع نطاق خدماتها الرقمية عبر تطبيق (CapInvest Trader)، الذي يمثل منصة إلكترونية موحدة تتيح للمستثمرين:

- تداول الأسهم والأوراق المالية بيعاً وشراءً في كافة الأسواق العربية والعالمية عبر الأجهزة الذكية.
- الوصول إلى البيانات المالية، والأسعار الفورية المباشرة، والرسوم البيانية التحليلية.
- الاستثمار السلس في صناديق الاستثمار المشترك المدارة من قبل نخبة من مدراء الاستثمار العالميين.
- كما استمرت الشركة في تسويق خدمات تداول العملات والمعادن الثمينة ومؤشرات الأسهم الرئيسية عبر منصة (CapInvest Forex) في الأردن.

ثانياً : إدارة الموجودات

واصلت مجموعة كابيتال بنك توسّعها في قطاع إدارة الموجودات، حيث نجح فريقها المتخصص في رفع قيمة الأصول المدارة لتتجاوز ١ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٥، ما مكّن المجموعة وعبر شركة كابيتال للاستثمارات من توفير حلول ومنتجات استثمارية أكثر تنوعاً لكافة شرائح العملاء في الأردن وفي مركز دبي المالي العالمي (DIFC).

وقدّم نموذج مدير الأصول الخارجي (EAM)، المطبّق عبر شركة كابيتال للاستثمارات في دبي، مزايا مهمة شملت إتاحة فتح حسابات استثمارية للعملاء من ذوي الملاءة العالية في بنوك مرموقة في سويسرا وسنغافورة.

قدّمت إدارة الموجودات خلال العام الماضي منظومة متكاملة من الخدمات الاستثمارية المصممة لتلبية احتياجات العملاء من الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتهم الاستثمارية، وبما يشمل إدارة المحافظ، وتقديم المشورة المتخصصة، وتوفير حلول إدارة الثروات، والمنتجات الاستثمارية والتمويلية المتاحة عبر شبكة من أبرز البنوك العالمية.

ويعمل فريق متخصص من الخبراء على تقديم حلول مبتكرة وشاملة في إدارة المحافظ والتحليل المالي، تستهدف العملاء من ذوي الملاءة المتوسطة والعالية، والمؤسسات المالية والمصرفية، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والادخار، والوقفيات، إضافة إلى المكاتب العائلية والخاصة. كما تُسهم الدائرة في تمكين المؤسسات من الوصول إلى الأسواق العالمية بما يتوافق مع أهدافها الاستثمارية وأطر الحوكمة السليمة.

وتتيح إدارة الموجودات باقة واسعة من المنتجات الاستثمارية التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في إطار نهج يرتكز على الثقة وبناء علاقات مستدامة مع العملاء من خلال تقديم حلول تتوافق مع أهدافهم وتحمّلهم للمخاطر، وبالاعتماد على خبرة راسخة في أسواق المال المحلية والإقليمية والدولية.

٥

تشمل خدمات دائرة إدارة الموجودات ما يلي:

- إدارة المحفظة المالية.
- استشارات استثمارية.
- حلول الدخل الثابت وأسواق المال.
- صناديق الاستثمار وحلول الصناديق الاستثمارية المتداولة.
- المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- المنتجات المهيكلة والمتخصصة.
- الاستثمارات البديلة.

تحرص إدارة الموجودات على تعزيز تواجدها وحضورها المعرفي في السوق من خلال إصدار ونشر تقارير أسبوعية وشهرية، والمشاركة عبر منصات إعلامية اقتصادية مرموقة مثل CNBC Bloomberg Asharqq وقناة العربية، إلى جانب حضور قوي عبر قنوات التواصل الاجتماعي. كما تعمل على مواكبة نمو المجموعة في السنوات المقبلة عبر توسيع نطاق الخدمات وزيادة حجم الأصول المدارة، والاستفادة من شبكة واسعة من المؤسسات المالية العالمية لدعم فرص الاستثمار وتحقيق عوائد مستدامة.

ثالثاً: تمويل الشركات:

واصلت دائرة تمويل الشركات لعب دور محوري في دعم نمو الشركات في الأردن والعراق وأسواق الخليج من خلال تقديم خدمات استشارية واستثمارية متكاملة مبنية على الخبرة الفنية العميقة لفريقها. وقد نجحت الدائرة في تنفيذ عمليات نوعية أسهمت في تعزيز موقعها كمستشار مالي موثوق لقاعدة متنامية من المؤسسات الحكومية والخاصة والمالية.

وتتبنّى الدائرة نهجاً قائماً على بناء شراكات طويلة الأمد مع عملائها لضمان تحقيق متطلباتهم التمويلية وأهدافهم الاستراتيجية، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة والتميز في تقديم الحلول الداعمة لنمو الأعمال واستدامتها.

تشمل خدمات الدائرة ما يلي:

- أدوات الملكية (الأسهم): تقديم المشورة للشركات والمستثمرين بشأن الاكتتابات العامة والخاصة، والاكتتاب في الأوراق المالية، بما في ذلك أدوات الطرح العام الأولي والثانوي.
- أدوات الدين (السندات والصكوك): هيكلة وترتيب أدوات التمويل طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بما في ذلك إصدار إسناد القروض والصكوك الإسلامية، وإدارة قروض التجمعات البنكية.
- الاندماجات والاستحواذات: وتشمل ترتيب الاندماجات والاستحواذات بين الشركات بهدف تحقيق النمو وزيادته وتوسيع الأعمال، بالإضافة إلى ترتيب عمليات تمويل الشركات عن طريق بيع الحصص، وترتيب إنشاء الشراكات الاستراتيجية.
- الاستشارات المالية: وتتضمن العمليات الاستشارية المتصلة بتملك رأس المال وعمليات الهيكلة وإعادة الهيكلة وتقييم الشركات، بالإضافة إلى الاستشارات المتعلقة بهيكلة رأس المال وتوزيعه بين أدوات المديونية وحقوق الملكية والاستشارات الاستراتيجية الأخرى.
- الاستشارات الحكومية: وتتضمن تقديم المشورة للجهات الحكومية بشأن مجموعة واسعة من المعاملات، بما فيها تلك المتعلقة بتمويل المشاريع الحكومية، والمشاريع المشتركة، وعمليات الخصخصة، وبرامج الشراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- تمويل المشاريع: وتتضمن تقديم حلول مالية فريدة تتعلق بتمويل المشاريع في مختلف القطاعات، بما في ذلك المشاريع العقارية، ومشاريع البنية التحتية، ومشاريع المياه، والطاقة، وغيرها من المشاريع التنموية.

تقرير مجلس الإدارة

شركة كابيتال للاستثمارات (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة

تعمل شركة كابيتال للاستثمارات المحدودة - مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، التابعة لمجموعة كابيتال بنك، والمرخصة قبل سلطة دبي للخدمات المالية ومسجلة لدى مركز دبي المال العالمي كامتداد استراتيجي للمجموعة في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، وتقدّم خدمات الاستشارات المالية، وإدارة الأصول والموجودات، والحفظ الأمين وفق أعلى المعايير التنظيمية العالمية.

وتشكّل الشركة بوابة رئيسية لعملاء المجموعة في الأردن والعراق للوصول إلى الشركات والمستثمرين الدوليين في المنطقة، إلى جانب تمكين الشركات الإماراتية والإقليمية من الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في السوقين الأردني والعراقي. كما توفّر منصة متكاملة لخدمات إدارة المحافظ الاستثمارية وتقديم الاستشارات الاستثمارية والحفظ الأمين للموجودات.

ويعزز الإطار التنظيمي القوي الذي يقدّمه مركز دبي المالي العالمي مكانة الشركة كشريك مالي موثوق ضمن منظومة مالية عالمية متقدمة، حيث يشكّل المركز الإقليمي قاعدة صلبة تدعم نمو المجموعة وتوسّعها في الأسواق الخارجية ضمن رؤية مدروسة للنمو المستدام.

وتغطي أعمال الشركة حالياً مجالات رئيسية تشمل: تمويل الشركات، وتطوير الأعمال الإقليمية، وإدارة الأصول والموجودات والحفظ الأمين.

تطوير الأعمال وتسويقها

بفضل موقعها الفريد في السوق، تُعد شركة كابيتال للاستثمارات بوابة للشركات الإماراتية والشركات متعددة الجنسيات التي تعمل أو تبحث عن فرص استثمارية في العراق والأردن، وقد نجح فريق عمل الشركة في السنوات القليلة الماضية، في بناء شبكة واسعة مع الشركات التي تعمل حالياً مع المصرف الأهلي العراقي في العراق، وكابيتال بنك في الأردن عبر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الاستثمارية.

تمكنت الشركة في العام ٢٠٢٥، من تقديم الاستشارات لعدد من كبار العملاء داخل الدولة، وستواصل التركيز على هذا الجانب باعتباره مجالاً أساسياً ذو قيمة للمجموعة، حيث تعد الإمارات العربية المتحدة مركزاً رئيساً للشركات الإقليمية والدولية التي تعمل مع العراق وفيه.

كما واصلت الشركة جذب العديد من المستثمرين في الأسواق المالية العالمية من خلال قسم إدارة الأصول والموجودات، الذي يمتلك باعاً طويلاً في إدارة الثروات وتقديم الخدمات والاستشارات الاستثمارية، وقد بلغت موجودات العملاء تحت الإدارة أو الحفظ الأمين أو ضمن حلول الأصول الاستثمارية عبر البنوك السويسرية ما يقارب ٤٨٣ مليون دولار أمريكي، ما يعكس الثقة المتنامية بخدمات الشركة وقدرتها على توليد القيمة الاستثمارية المستدامة.

شركة المال الأردني للتأجير التمويلي

الوضع القانوني للشركة ووصف أنشطتها الرئيسية:

تأسست شركة المال الأردني للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة محدودة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني ومراقب عام الشركات تحت الرقم (١٢١٦) بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٠، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك المال الأردني - الأردن، ويبلغ رأسمالها المدفوع ثمانية ملايين دينار أردني.

تقدم الشركة حلول التمويل بطريقة التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك، من خلال تمويل تملّك الأصول الثابتة القابلة للاستعمال والاستهلاك، لخدمة الأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص وأصحاب المهن والحرفيين وأصحاب الأعمال الحرة والشركات بجميع أنواعها وأحجامها، كما تركز الشركة على دعم القطاعين العقاري والصناعي والمساهمة في تطويرهما باعتبارهما من القطاعات الاقتصادية الحيوية الداعمة للنمو.

٥

وتسعى الشركة إلى تطوير خدماتها وتعزيز تنافسيتها من خلال تنويع المنتجات وتفعيل حلول مستقبلية جديدة، إلى جانب توسيع قاعدة العملاء وتحقيق نمو مستدام في الإيرادات.

كما استقطبت الشركة كوادر بشرية مؤهلة وذات خبرة في مجال التأجير التمويلي، بهدف تقديم خدمات مهنية ذات قيمة مضافة تتسم بالكفاءة والمرونة.

آلية عمل التأجير التمويلي؟

- يختار العميل الأصول الثابتة سواء كانت معدات أو مشاريع عقاريّة من البائع / المطور العقاري.
- تتولى شركة المال الأردني للتأجير شراء الأصول وتؤجرها للعميل طيلة مدّة العقد.
- يصبح العميل مالكاً للأصول (معدات / عقارات) عند نهاية مدة التأجير والسداد الكامل لأقساط الإيجار.

حلول مختلفة مع التأجير التمويلي

١. تمويل المشاريع العقاريّة:

- عقارات سكنيّة أو تجاريّة، جاهزة أو قيد الإنشاء .
- امتلاك أرض لغرض الاستثمار الفردي أو لتنفيذ مشاريع سكنيّة أو تجاريّة من قبل المطوّرين العقاريّين.

٢. تمويل وسائل النقل للاستخدام الشخصي أو التجاري:

- سيارات خاصّة، للإيجار، ومركبات للشركات والمصانع وغيرها.

٣. تمويل المعدّات والآليّات لمختلف القطاعات الصناعيّة:

- آلات الإنتاج.
- معدّات ومركبات المقاولات.
- أصول ثابتة للمهنيّين، تجهيزات الورش الفنيّة والحرفيّة وغيرها.

٤. معدّات لمختلف الصناعات:

- معدّات طبّية للمستشفيات والمختبرات والعيادات وغيرها.
- معدّات للمختبرات الهندسيّة والمعلوماتية كالألواح الرقميّة وغيرها.
- معدّات للطاقة الخضراء الصديقة للبيئة.

مزايا التأجير التمويلي

- نسبة تمويل وتكلفة تنافسيّة.
- فترات سداد مرنة.
- إمكانية التمويل دون اشتراط ضمانات إضافية أو كفيل أو توطين الراتب أو رهن الأصل المراد تمويله.
- إعفاء من رسوم التسجيل للمشاريع العقاريّة السكنيّة والتجاريّة المموّلة عبر شركة المال الأردني للتأجير التمويلي.
- التأجير متوافق في الجوهر مع التمويل الإسلامي.

تقرير مجلس الإدارة

الشريحة المستهدفة

موظّفو القطاعين العام والخاص، أصحاب المهن والحرف والأعمال الحرة المؤسّسات والشركات ذات مصدر دخل مستقر وترغب في تملك أصول إنتاجية أو عقارية.

الأداء المالي لعام ٢٠٢٥

حافظت شركة المال الأردني للتأجير التمويلي على متانة مركزها المالي رغم انخفاض إيراداتها في العام ٢٠٢٥ بنسبة ٩٪ عن ذات الفترة من العام الماضي لتصل الى ٣,٧٢ مليون دينار، مقابل ٤,١ مليون دينار في العام ٢٠٢٤، كما بلغت خسائر الشركة قبل الضرائب والرسوم ٤٧٥ ألف دينار، فيما سجلت الشركة صافي خسائر بعد الضريبة والمخصّصات تجاوزت ٣٤٠,٨٧٧ آلاف دينار لعام ٢٠٢٥ مقارنة مع ربح بقيمة ٨٠٠,٤٣٧ دينار في عام ٢٠٢٤.

وفي ذات الإطار، ارتفعت إجمالي موجودات الشركة مع نهاية العام الماضي بنسبة قاربت ٢٩,٥٪ لتصل إلى ٦٣,٢٢ مليون دينار، عما كانت عليه في عام ٢٠٢٤ بقيمة ٤٨,٨١ مليون دينار، وذلك لزيادة التمويلات بموجب عقود التأجير التمويلي الممنوحة للمطورين العقاريين الذين تم تمويلهم خلال عام ٢٠٢٥، كما انخفضت حقوق المساهمين لتصل إلى نحو ٨,٦٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٥ مقارنة مع ٨,٩٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٤.

المصرف الأهلي العراقي

واصل المصرف الأهلي العراقي جهوده الحثيثة، للمساهمة في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفية، والمنتجات البنكية، إلى جانب حلول وخدمات إلكترونية شاملة ومتكاملة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حدٍ سواء.

وتأتي هذه الجهود ترجمة للرؤية الإستراتيجية لمجموعة كابيتال بنك وتماشياً مع سياسات وتعليمات البنك المركزي العراقي والبنك المركزي الأردني، وقد حافظ المصرف الأهلي العراقي على مكانته كأكبر مصرف أهلي عراقي بين المصارف الخاصة العراقية من حيث الموجودات، كما حصل خلال عام ٢٠٢٥ على عددٍ من الجوائز المحلية والدولية، وتم تصنيفه من قبل مؤسسات التصنيف الدولية Capital Intelligence و Moody's.

ويُجسد فرع المصرف الأهلي العراقي في المملكة العربية السعودية، خطوات المصرف الطموحة والتزامه بتطوير أعماله، لا سيما في مجال الخدمات المصرفية للشركات، بما يعكس فرص النمو الواعد في هذا القطاع، ويسهم في في تسهيل التبادل التجاري بين العراق والسعودية، حيث يقدم الفرع باقة من الخدمات المصرفية المميزة التي تشمل: الحسابات الجارية والودائع، والحوالات التجارية الصادرة والواردة، وإصدار خطابات الضمان داخل البلدين ، تعزيز وخصم الاعتمادات الواردة، وإصدار الاعتمادات المستندية، إلى جانب التسهيلات الائتمانية المباشرة.

يقدم المصرف مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية، تشمل:

- حسابات العملاء بأنواعها (الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، والودائع الثابتة بالدينار العراقي والدولار الأمريكي).
- وخدمة تحويل الرواتب لجميع العملاء من القطاعين الخاص والعام.
- خدمات الحوالات الواردة والصادرة، وخدمات حوالات ويسترن يونيون.
- خدمات النخبة لكبار العملاء.
- كما يوفر المصرف خدمات شهادات الإيداع.
- حسابات التوفير/زناكين.
- حسابات طريق الذهب.
- التسهيلات الائتمانية للأفراد، بما في ذلك القروض الشخصية، والبطاقات الائتمانية.

٥

وفي مجال الأعمال، يقدم المصرف خدمات مصرفية متخصصة للشركات الكبرى، مثل: الخدمات التجارية التي تتضمن الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، وخطابات الضمان بالإضافة إلى الحوالات المصرفية، والتسهيلات المصرفية بأنواعها، والتعامل بالعملات الأجنبية والمشاركة بنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، هذا بالإضافة إلى الخدمات المقدمة للشركات المتوسطة والصغيرة.

ويشمل نطاق الخدمات المقدمة أيضا أعمال الوساطة المالية، من خلال شركة المال العراقي للوساطة والتي تشمل بيع وشراء الأوراق المالية، ومنح قروض لبيع السيارات من خلال شركة الأهلي العراقي للتقسيط، إضافة إلى تسويق خدمات الاستثمار في العراق بالتعاون مع شركة كابيتال للاستثمارات.

كما يقدم المصرف خدمات البطاقات والصرافات الآلية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى مركز الخدمة الهاتفية والمعني بخدمة العملاء بسرعة وكفاءة عالية، إلى جانب الخدمات الالكترونية وتشمل (تطبيق المصرف الأهلي العراقي Mobile app للأفراد، تطبيق Business Online للشركات، كشف الحساب الإلكتروني، مركز الخدمة الهاتفية، حساب واتساب، بطاقات السحب المباشر، المحفظة الإلكترونية / المنافذ الالكترونية)، وبرنامج خصومات باستخدام البطاقات الصادرة من المصرف الأهلي العراقي.

أبرز الإنجازات المتحققة خلال العام ٢٠٢٥

حقق المصرف الأهلي العراقي خلال عام ٢٠٢٥ مجموعة من الإنجازات النوعية، أبرزها:

- زيادة رأس مال المصرف من ٤٠٠ مليار دينار عراقي إلى ٥٢٠ مليار دينار عراقي ما يعادل ٣٩٧ مليون دولار أمريكي.
- افتتاح ٩ فروع جديدة بمختلف محافظات العراق ليصل عدد الفروع إلى ٤٤ فرعاً بما فيهم فرع المملكة العربية السعودية و٣ مكاتب.
- ارتفع عدد الصرافات الآلية المنتشرة في مختلف محافظات العراق إلى ٤٢٤ صرافاً.
- تم فتح ٣٢ حساباً لمؤسسات حكومية، و٢٤٠٠ حساباً لمختلف الشركات العراقية، فيما وصل عدد زبائن المصرف إلى ٥٣٧ ألف زبون.
- وعلى صعيد التحول الرقمي، توسعت شبكة أجهزة الدفع الإلكتروني لتصل إلى ٧٠٤٩ جهازPOS موزعة على ٥٣٨٧ تاجراً.
- نجح المصرف الأهلي العراقي خلال العام ٢٠٢٥ في الحصول على شهادة القروض الشخصية ISO ٩٠٠١:٢٠١٥، وشهادة الحوالات الخارجية ISO ٩٠٠١:٢٠١٥.
- أطلق المصرف خدمة تقديم طلبات القروض من خلال تطبيق الهاتف النقال، فيما منح قروض وعمل على زيادة سقوف قروض شخصية لأكثر من ٤٥,٧٦٣ زبون.

وفي إطار تعزيز استثماراته:

- استحوذ المصرف على ٥١٪ من رأس مال شركة الاتحاد الدولية للتأمين، وعلى ٥١٪ من رأس مال شركة بوابة العراق الإلكترونية للخدمات المالية، إضافة إلى استحواذه على ٥١٪ من رأس مال شركة المستقبل الرقم لخدمات التوزيع الإلكتروني وخدمات النظم والبرمجيات الإلكترونية.
- وقع المصرف توقيع اتفاقية تمويل مع Guarant Co بقيمة ٧٥ مليون دولار، وتوقيع اتفاقية سقف تمويل مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمال والتنمية EBRD بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

كما امتدت إنجازات المصرف إلى مجال المسؤولية المجتمعية عبر مشاريع داعمة للتعليم والتأهيل، أبرزها:

- إعادة تأهيل ثانوية المتميزات للبنات.
- إعادة تأهيل غرفة المناقشة في جامعة التكنولوجيا قسم هندسة العمارة.
- إعادة تأهيل قاعة الحاسبات في كلية الاعلام جامعة بغداد.
- برنامج معسكر تدريبي للخريجين Banking Ready في محفظتي بغداد والبصرة للتأهيل لسوق العراق.

تقرير مجلس الإدارة

التزامنا بالاستدامة: مطلب استراتيجي لخلق قيمة مستدامة

إيماناً منا بدور القطاع المصرفي كشريك فاعل في دعم التنمية المستدامة، نلتزم في كابيتال بنك بمواءمة أهدافنا الاستراتيجية باستمرار مع المبادرات الوطنية الرئيسة، وفي مقدمتها رؤية التحديث الاقتصادي (٢٠٢٣-٢٠٢٥) التي أُطلقت تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، استراتيجية التمويل الأخضر (٢٠٢٣-٢٠٢٨) الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويتجاوز التزامنا بالاستدامة نطاق الامتثال التنظيمي، إذ نحرص على تبنّي وتطبيق أفضل الممارسات التي تساهم في تقليل بصمتنا البيئية وتعظيم الأثر الإيجابي، من خلال دمج مبادئ الاستدامة بشكل فعّال في صميم عملياتنا المصرفية والتجارية، وبما يعزز دورنا كمحفّز للتنمية المستدامة في المملكة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، بدأت مسيرتنا في مجال الاستدامة منذ أعوام عديدة، وتجسدت في عام ٢٠٢٢ بخطوة محورية تمثّلت في إصدار أول تقرير استدامة للبنك كمبادرة مستمرة، عكست التزامنا المؤسسي بدمج اعتبارات البيئة، والمجتمع، والحوكمة في مختلف جوانب أعمالنا. وفي هذا السياق، نحن بصدد إصدار تقرير الاستدامة الرابع، وتقرير الإفصاح المتعلق بالمناخ لنواصل البناء على ما تحقق من إنجازات، ولتعزيز الشفافية وخلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة، والمجتمع، والبيئة، من خلال الإفصاح عن المخاطر والفرص المناخية وتأثيرها على أعمال البنك واستراتيجيته وأدائه المالي.

تقييم المحاور الأساسية: ترسيخ الأساس الاستراتيجي

كجزء من رحلتنا المستمرة نحو الاستدامة، أجرينا تقييماً شاملاً للمحاور الأساسية بهدف تحديد القضايا ذات الأهمية النسبية لعملياتنا وأنشطتنا. وقد أسهم هذا التقييم في إرساء قاعدة متينة لإعداد تقارير بيئية واجتماعية وحوكمة أكثر تركيزاً وفعالية، بما يضمن توجيه جهودنا نحو القضايا ذات الأولوية وتعزيز قدرتنا على إحداث أثر إيجابي ملموس.

وترتبط المحاور الأساسية ارتباطاً وثيقاً بالركائز الثلاث للاستدامة: البيئة والمجتمع والحوكمة، كما تتماشى استراتيجياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يضمن أن مبادراتنا لا تستجيب للتحديات العالمية فحسب، بل تسهم كذلك في تحقيق أهدافنا المؤسسية طويلة الأمد وتعظيم القيمة المضافة.

ركائز ومحاور الاستدامة

تطبيق حوكمة قوية ومسؤولة	تقديم قيمة لموظفينا ومجتمعاتنا	العمل المناخي وحماية البيئة
• أمن البيانات. • الابتكار والرقمنة. • دمج عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة في تحليل الائتمان. • الامتثال والسلوك الأخلاقي.	• المساواة بين الجنسين وتنمية رفاه القوى العاملة. • المجتمعات المحلية. • الاشتمال المالي والثقافة المالية. • نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. • تجربة ورضا العملاء.	• تغير المناخ وإزالة الكربون. • إدارة الشؤون البيئية. • الإقراض والاستثمار المستدام.

٥

مسارنا نحو المستقبل

إننا وإذ نتطلع إلى المرحلة المقبلة، سنواصل في كابيتال بنك تطوير مبادراتنا في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة بما ينسجم مع متطلبات بورصة عمّان والبنك المركزي الأردني، إلى جانب تبنّي أفضل الممارسات العالمية التي تعزز الشفافية وتدعم تحقيق نتائج قابلة للقياس. ونؤكد التزامنا بترسيخ مفاهيم الاستدامة في جميع مستويات وعمليات البنك، ليس فقط لدعم استدامة أعمالنا، بل لإحداث أثر إيجابي ومستدام على المجتمع والبيئة.

كما نواصل التزامنا بالمحافظة على البيئة من خلال الاستثمار في مبادرات البيئة والمجتمع والحوكمة، وتوسيع نطاق التمويل الأخضر بما يسهم في دعم التحول نحو اقتصاد مستدام

معاً، نعمل لبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

1

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالميًا وإقليميًا ومحليًا

أجمعت التقارير الاقتصادية لكبرى المؤسسات على أن معدل النمو الاقتصادي العالمي سيحوم حول ٢,٧٪ لعام ٢٠٢٥، وأن يبقى حول هذا المعدل للعامين ٢٠٢٦ و٢٠٢٧؛ إذ أثبت الاقتصاد العالمي قدرته على مواجهة التحديات بمرونة عالية منذ انتهاء جائحة كورونا، التي لا زال العالم يعيش تحدياتها، إلى جانب تحديات إقليمية أثرت كثيراً على حركة التجارة وتدفق الاستثمار عالميًا.

وقال البنك الدولي في أحدث تقرير له، إنه على الرغم من الارتفاع الحاد في التعرفة الجمركية وارتفاع حالة عدم اليقين السياسي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس سنوي في ٢٠٢٥ بنسبة ٢,٧٪.

وفي ظل تراجع معدلات التضخم وتراجع أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٥، وميلها إلى الاستقرار في بداية عام ٢٠٢٦، يظهر المستثمرون من جديد علامات التفاؤل، لا سيما أن التعافي العالمي من ركود جائحة كورونا سيكون واضحاً، إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٠٪ عما كان عليه عشية الجائحة في عام ٢٠١٩.

ويتوقع المراقبون أن ينخفض التضخم العالمي إلى ٢,٦ ٪ في العام ٢٠٢٦، مما يعكس ضعف أسواق العمل وتراجع أسعار الطاقة، في حين يقدرون أن يتحسن النمو في العام ٢٠٢٧ مع تعديل تدفقات التجارة وانحسار حالة عدم اليقين حيال السياسات.

وبشكل عام بات الاقتصاد العالمي أقل قدرة على تحقيق النمو، وأكثر قدرة على الصمود في مواجهة حالة عدم اليقين حيال السياسات، ما يزيد التوقعات بضغوطات أكبر على المالية العامة وأسواق الائتمان ويبعث المخاوف في حدوث ركود عالمي وارتفاع في معدلات البطالة، الأمر الذي يتطلب من الحكومات العمل على تحرير استثمارات القطاع الخاص وأنشطة التجارة، وضبط الاستهلاك العام، إلى جانب الاستثمار في التقنيات الحديثة والتعليم.

على مستوى الاقتصادات النامية، تتوقع المؤسسات الدولية أن يتباطأ نمو الاقتصادات النامية في ٢٠٢٦ إلى ٤٪، مقارنة بـ ٤,٢ ٪ في ٢٠٢٥، مع آمال أن يعاود مسار الارتفاع في العام ٢٠٢٧ مع انحسار التوترات التجارية، واستقرار أسعار السلع الأولية، وتحسن الأوضاع المالية. بينما تتوقع أن يرتفع معدل النمو في البلدان منخفضة الدخل إلى ٥,٦٪ بين عامي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مدعوما بقوة الطلب المحلي، وتعافي الصادرات، وتراجع معدلات التضخُّم.

مؤشرات اقتصادية

النمو الاقتصادي

واصل الاقتصاد الوطني في عام ٢٠٢٥ تحقيق تحسن تدريجي في أداء معظم القطاعات الاقتصادية، إذ تشير تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٢,٨٪ للربع الثالث من عام ٢٠٢٥ مقارنة بنمو قدره ٢,٥٪ للفترة ذاتها من ٢٠٢٤.

أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٢٥ فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً نسبته ٢,٧٥٪ مقابل ٢,٥٣٪ خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤.

٦

النمو الاقتصادي لنهاية الربع الثالث بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤

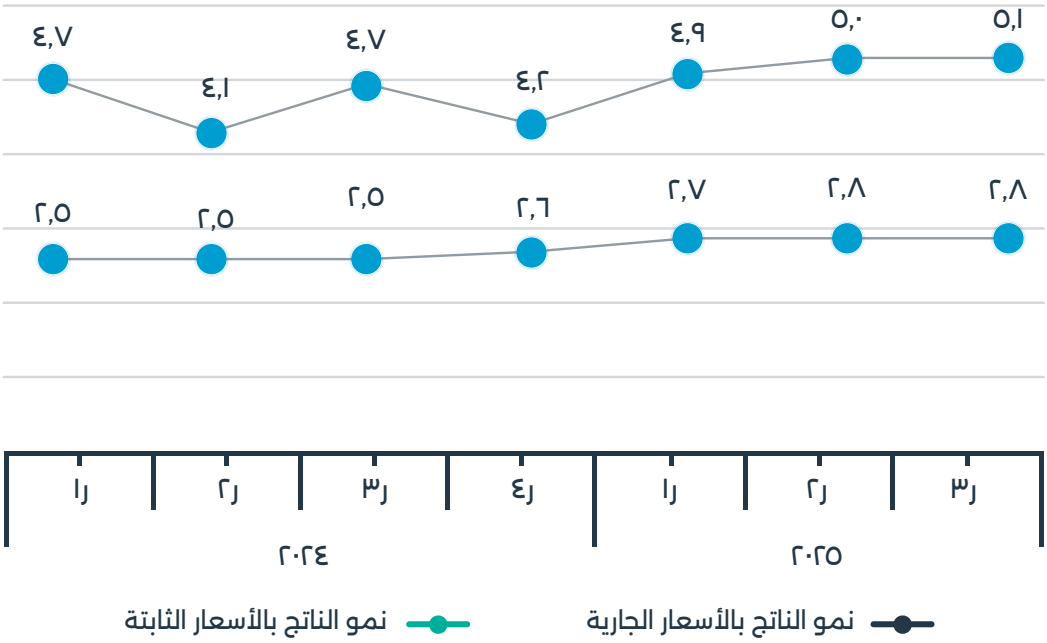

وأظهر الاقتصاد الوطني تميزاً في الاستقرار والنمو المتصاعد الذي تحقق رغم الضغوط والتحديات الإقليمية والدولية، حيث استطاع بفضل الإجراءات الحكومية النقدية والمالية والاقتصادية، أن يحقق نمواً لا سيما أن الإجراءات الحكومية أسهمت في ضبط التوازن وتعزيز النشاط الاقتصادي، ما يعكس قدرة الأردن على مواجهة الظروف الاستثنائية وتحويلها إلى فرصة لمواصلة مسيرة النمو بثبات وثقة.

وعلى مستوى المساهمة في النمو الكلي، أظهرت التقديرات الأولية أن قطاع التعدين واستغلال المحاجر حقق أعلى نسبة نمو وصلت إلى ٧,٤٪، تلاه قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة ٦,٣٪ وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٥,١٪ ثم قطاع إمدادات الكهرباء بنسبة ٤,٦٪ ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة ٤٪.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي

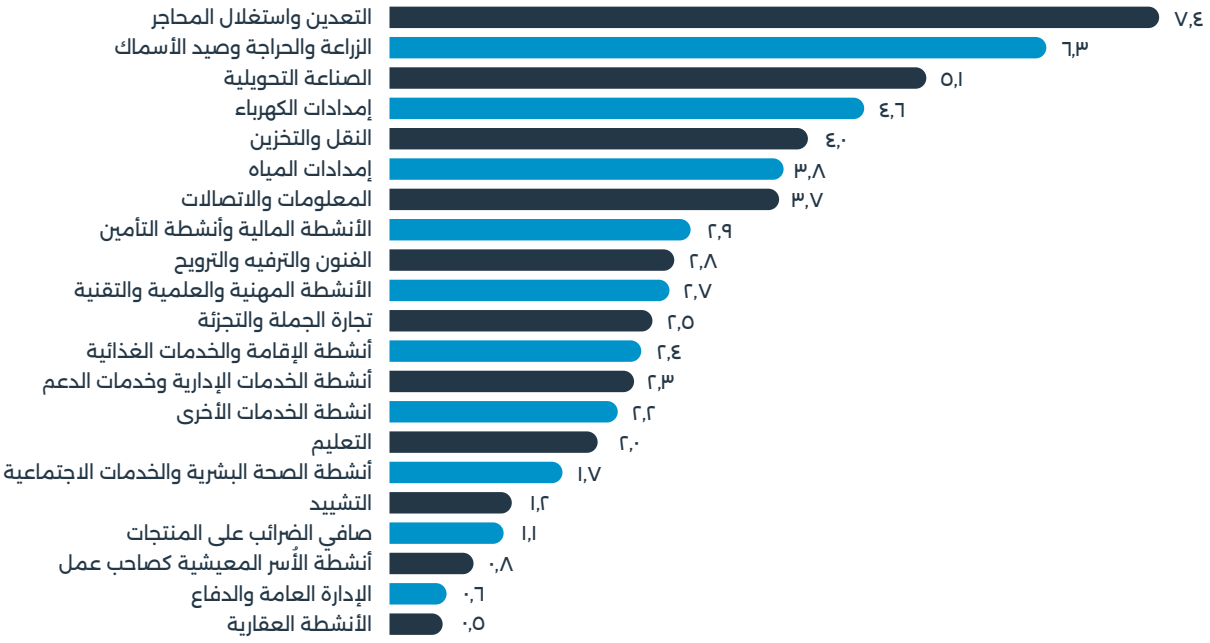

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي الكلي، فقد سجل قطاع الصناعات التحويلية أعلى مساهمة بلغت ٠,٨٩ نقطة مئوية تلاه قطاع الزراعة بمساهمة قدرها ٠,٢٧٪ ثم قطاع التعدين واستغلال المحاجر بمقدار ٠,٢٣ نقطة مئوية من إجمالي النمو المتحقق.

أما فيما يتعلق بالمساهمة القطاعية في النمو، فقد أظهرت التقديرات الأولية أن الأنشطة الاقتصادية التي حققت أعلى نسب نمو في الناتج لنهاية الربع الثالث من ٢٠٢٥ والبالغة قيمته ١١ ملياراً و١٣٧ مليون دينار توزعت على القطاعات الاقتصادية، حيث احتل المرتبة الأولى قطاع الصناعة التحويلية بنسبة مساهمة ١٧,٧٪ تلاه قطاع الأنشطة العقارية بنسبة ١١,٣٪ ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٨,٧٪ ثم قطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة ٧,٣٪.

نمو القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج والنمو المتحقق بالأسعار الثابتة - الربع الثالث ٢٠٢٥

القطاع	النمو القطاعي (٪)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	توزيع النمو المتحقق على القطاعات (نقطة مئوية)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٦,٣	٤,٤	٠,٢٧
التعدين واستغلال المحاجر	٧,٤	٣,٢	٠,٢٣
الصناعة التحويلية	٥,١	١٧,٧	٠,٨٩
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	٤,٦	٢,٧	٠,١٢
إمدادات المياه؛ أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة	٣,٨	٠,٧	٠,٠٣
التشييد	١,٢	٤,٠	٠,٠٥
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٢,٥	٨,٧	٠,٢٢
النقل والتخزين	٤,٠	٥,٠	٠,٢٠
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	٢,٤	١,٩	٠,٠٥
المعلومات والاتصالات	٣,٧	٢,٩	٠,١١
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	٢,٩	٥,٨	٠,١٧
الأنشطة العقارية	٠,٥	١١,٣	٠,٠٦
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	٢,٧	١,٠	٠,٠٣
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	٢,٣	٠,٧	٠,٠٢
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	٠,٦	٧,٣	٠,٠٤
التعليم	٢,٠	٥,٦	٠,١١
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	١,٧	٣,٢	٠,٠٥
الفنون والترفيه والترويح	٢,٨	٠,٥	٠,٠١
أنشطة الخدمات الأخرى	٢,٢	١,٠	٠,٠٢
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص	٠,٨	٠,٦	٠,٠٠
صافي الضرائب على المنتجات	١,١	١١,٧	٠,١٣
الناتج المحلي الإجمالي	٢,٨٪	١٠٠٪	٢,٨٪

يذكر أن دائرة الإحصاءات العامة قامت بإعادة النظر في سنة الأساس لحساب الناتج المحلي الإجمالي باعتماد بيانات عام ٢٠٢٣ بدلاً من بيانات عام ٢٠١٦ لتأخذ الحسابات القومية بعين الاعتبار التطورات في الأهمية التي شهدتها بعض القطاعات وبشكل رئيس الاقتصاد الرقمي والنشاطات المتصلة به.

٦

معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم) في الأردن بنسبة ١,٧٧٪ لعام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤، حيث بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام ٢٠٢٥ ما مقداره ١١٢,٦٧ نقطة مقابل ١١٠,٧١ نقاط لعام ٢٠٢٤.

الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك لعامي ٢٠٢٥-٢٠٢٤

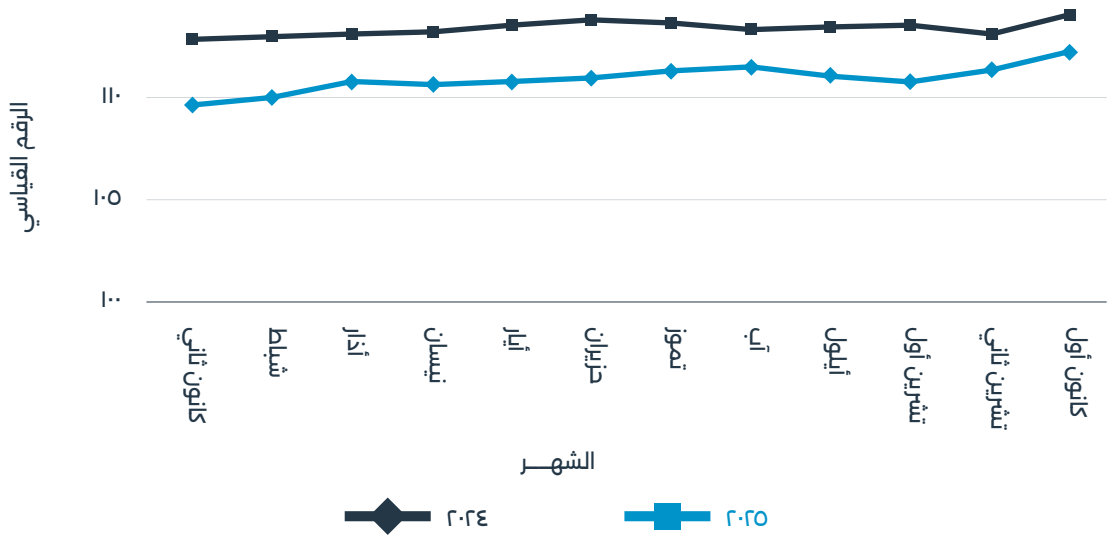

وبالنسبة للمجموعات السلعية لعام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤، فقد ارتفع الرقم القياسي لمجموعة الأمتعة الشخصية بنسبة ٢٢,٧١٪، والشاي والبن والكاكاو بنسبة ١٠,٣٥٪، والتبغ والسجائر بنسبة ١٠,١٧٪، والفواكه والمكسرات بنسبة ٩,٣٥٪، والزيوت والدهون بنسبة ٤,٧٨٪. في حين انخفض الرقم القياسي لمجموعة الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة بنسبة ٤,٥٢٪، والأدوات المنزلية بنسبة ٢,٦٧٪، والأثاث والسجاد والمفارش بنسبة ١,٩١٪، والأجهزة المنزلية بنسبة ١,٧٨٪.

المجموعات السلعية التي ارتفعت أسعارها والمجموعات التي انخفضت

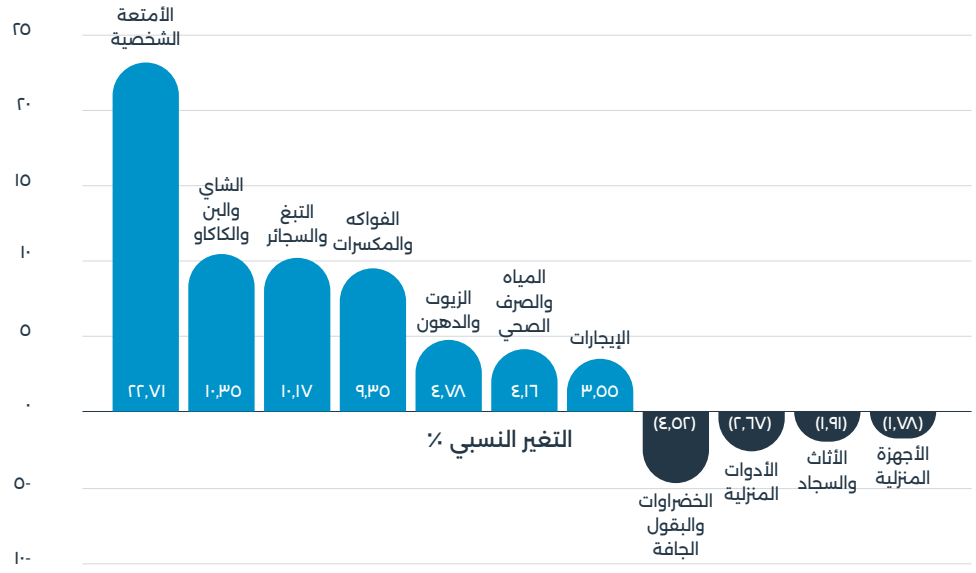

يذكر أن احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) يعتمد على مسح أسعار سلة مواد استهلاكية تضم ٨٥٠ سلعة منها ٣٢٥ سلعة غذائية و٥٢٥ سلعة غير غذائية.

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

نسبة مساهمة أهم المجموعات السلعية في ارتفاع الرقم القياسي التراكمي والتي تشكل أهميتها النسبية ٢٨,٧٥٪.

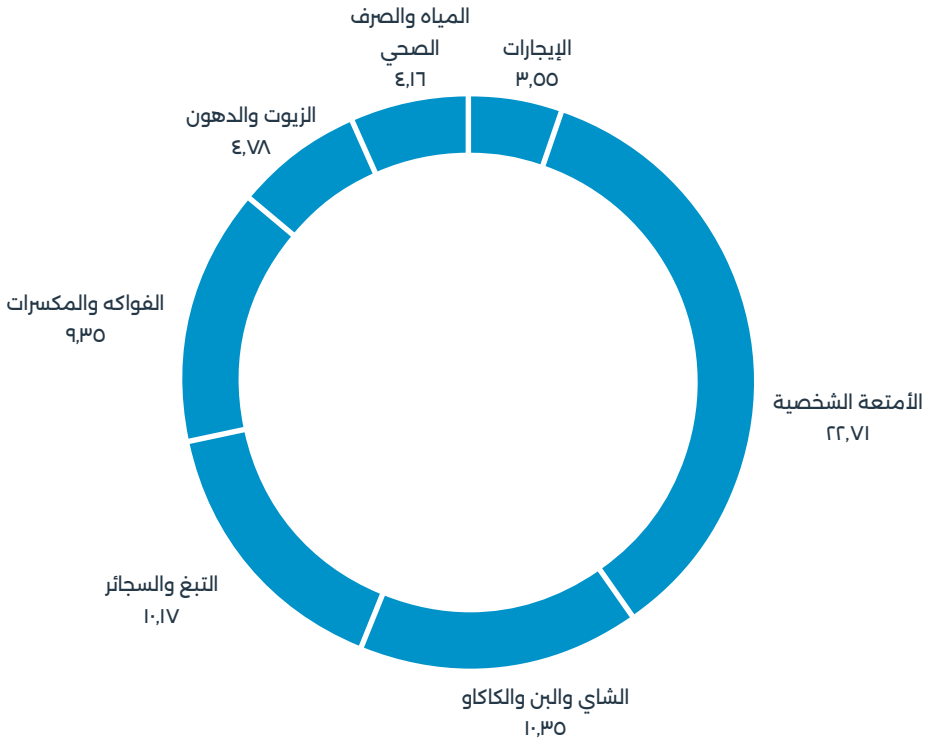

التجارة الخارجية

ارتفعت الصادرات الوطنية بنسبة ٩,١ ٪ لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥ في حين ارتفع المعاد تصديره بنسبة ٨,٨ ٪ مقارنة بالفترة ذاتها، وتزامن ذلك مع ارتفاع المستوردات بنسبة ٩,٧ ٪ مقارنة بالفترة ذاتها من ٢٠٢٤.

وحسب بيانات التجارة الخارجية، فقد بلغت قيمة الصادرات الكلية ٩ مليارات و٥٥٠ مليون دينار شكلت الصادرات الوطنية منها ٨ مليارات و٦٩٤ مليون دينار والمعاد تصديره ٨٥٦ مليون دينار. في موازاة ذلك، بلغت قيمة المستوردات ١٨ ملياراً و٩٣٨ مليون دينار لفترة المقارنة ذاتها؛ وعليه بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات ٥٠٪ مقارنة بـ ٥١٪ في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤.

قيم التجارة الخارجية الشهرية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ (مليون دينار أردني)

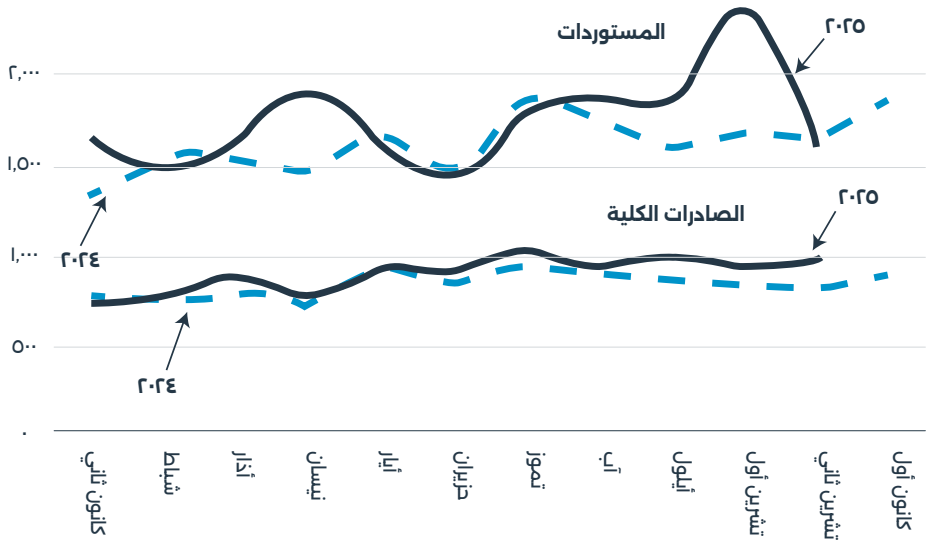

٦

وتشير البيانات إلى أن هذا الارتفاع جاء محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية في قطاعات الأسمدة الأزوتية أو الكيماوية، والحلي والمجوهرات الثمينة، ومحضرات الصيدلة، والفوسفات والبوتاس الخام، مقابل تراجع طفيف في صادرات الألبسة وتوابعها من مصنرات.

وعلى صعيد المستوردات فقد ارتفعت قيمة العربات والدراجات، والحلي والمجوهرات الثمينة والآلات والأدوات الآلية، والآلات والمعدات الكهربائية، والحبوب، في حين ساهم انخفاض النفط الخام ومشتقاته في الحد من قيمة المستوردات بشكل أكبر.

أهم السلع المصدرة والمستوردة لنهاية تشرين الثاني من عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

الصادرات الوطنية				المستوردات			
السلع	٢٠٢٤*	٢٠٢٥*	نسبة التغير (٪)	السلع	٢٠٢٤*	٢٠٢٥*	نسبة التغير (٪)
الألبسة وتوابعها من مصنرات	١,٥٢٢	١,٤٩٥	١,٨-	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية	٢,٤٧١	٢,٤٠٥	٢,٧-
الأسمدة الأزوتية أو الكيماوية	٩٠٨	٩٩٦	٩,٧	العربات والدراجات وأجزاؤها	١,٥٢٢	١,٧٢٩	١٣,٦
الحلي والمجوهرات الثمينة	٦٧١	٧٨٠	١٦,٢	الحلي والمجوهرات الثمينة	١,٠٣٩	١,٦٧٦	٦١,٣
محضرات الصيدلة	٥٤١	٥٧٥	٦,٣	الآلات والأدوات الآلية وأجزاؤها	١,١٩٢	١,٤٧١	٢٣,٤
الفوسفات الخام	٤٩١	٥٤٥	١١,٠	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	٨٧١	٩٠٨	٤,٢
البوتاس الخام	٤٤٠	٥٠٣	١٤,٣	الحبوب	٦١٩	٦٥٩	٦,٥
المواد الأخرى	٣,٣٩٦	٣,٨٠٠	١١,٩	المواد الأخرى	٩,٥٥٦	١٠,٠٩٠	٥,٦
الصادرات الوطنية	٧,٩٦٩	٨,٦٩٤	٩,١				
المعاد تصديره	٧٨٧	٨٥٦	٨,٨				
الصادرات الكلية (١)	٨,٧٥٦	٩,٥٥٠	٩,١	إجمالي المستوردات (٢)	١٧,٢٧٠	١٨,٩٣٨	٩,٧
العجز في الميزان التجاري (١) - (٢)					٨,٥١٤-	٩,٣٨٨-	١٠,٣

وارتفعت الصادرات الوطنية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما فيها سوريا التي تضاعفت الصادرات لها ٣٥١ ٪، والدول الآسيوية غير العربية مثل الهند، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها إيطاليا، بينما انخفضت الصادرات الوطنية بنسبة بسيطة إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا بما فيها الولايات المتحدة.

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

أهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي ٢٠٢٤- ٢٠٢٥

(القيمة بالمليون دينار أردني)

الصادرات الوطنية إلى:				المستوردات من:			
التكتلات الاقتصادية	٢٠٢٤*	٢٠٢٥*	نسبة التغير (٪)	التكتلات الاقتصادية	٢٠٢٤*	٢٠٢٥*	نسبة التغير (٪)
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنها:	٣,٢٧٥	٣,٥٩٩	٩,٩	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنها:	٤,٦٨٩	٥,٠٥٢	٧,٧
السعودية	١,٠٣٩	١,١٥٢	١٠,٩	السعودية	٢,٦٩٩	٢,٧٣٠	١,١
سوريا	٥١	٢٣٠	٣٥١,٠	سوريا	٥٧	٧٨	٣٦,٨
العراق	٨٣٧	٨٩٥	٦,٩	العراق	١٧٢	١٤١	-١٨,٠
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومنها:	٢,١٩٤	٢,٠٨٣	-٥,١	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومنها:	١,٢١١	١,٦٣٧	٣٥,٢
الولايات المتحدة	٢,١١٤	١,٩٩٩	-٥,٤	الولايات المتحدة	١,١٢٨	١,٥٤٥	٣٧,٠
الدول الآسيوية غير العربية ومنها:	١,٦٣٥	١,٨٥٧	١٣,٦	الدول الآسيوية غير العربية ومنها:	٦,٥٣٠	٦,٩٥٨	٦,٦
الهند	٩٣٠	١,٠٤٨	١٢,٧	الصين الشعبية	٣,٢٥٢	٣,٧٥٧	١٥,٥
دول الاتحاد الأوروبي ومنها:	٣٩٨	٥٧٦	٤٤,٧	دول الاتحاد الأوروبي ومنها:	٢,٦١١	٢,٩٠٦	١١,٣
أيطاليا	٥١	١٩٢	٢٧٦,٥	ألمانيا	٥٩٨	٦٣٠	٥,٤
باقي التكتلات الاقتصادية ومنها:	٤٦٧	٥٧٩	٢٤,٠	باقي التكتلات الاقتصادية ومنها:	٢,٢٢٩	٢,٣٨٥	٧,٠
سويسرا	٦٤	٩٩	٥٤,٧	سويسرا	٣٣٨	٥٧٥	٧٠,١

أما على مستوى المستوردات فقد شهدت ارتفاعاً من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها السعودية، ومن دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا بما فيها الولايات المتحدة والدول الآسيوية غير العربية مثل الصين الشعبية ودول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا.

٦

الإنتاج الصناعي

ارتفعت كميات الإنتاج الصناعي في المملكة بنسبة ١,٤٤٪ لنهاية تشرين الثاني من عام ٢٠٢٥ مقارنة بالفترة ذاتها من ٢٠٢٤، بعد أن عدلت دائرة الإحصاءات العامة سنة الأساس لبيانات الإنتاج الصناعي إلى ٢٠١٨ بدلاً من ٢٠١٠.

وجاء ارتفاع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بسبب ارتفاع كميات إنتاج قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١,٣٤٪ والتي تشكل أهميتها النسبية ٨٨,٧٪، وكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة ٠,٩٩٪ والتي تشكل أهميتها النسبية ٥,٤٪، مثلما ارتفعت كميات إنتاج الكهرباء بنسبة ٢,٩١٪ وأهميتها النسبية ٥,٩٪.

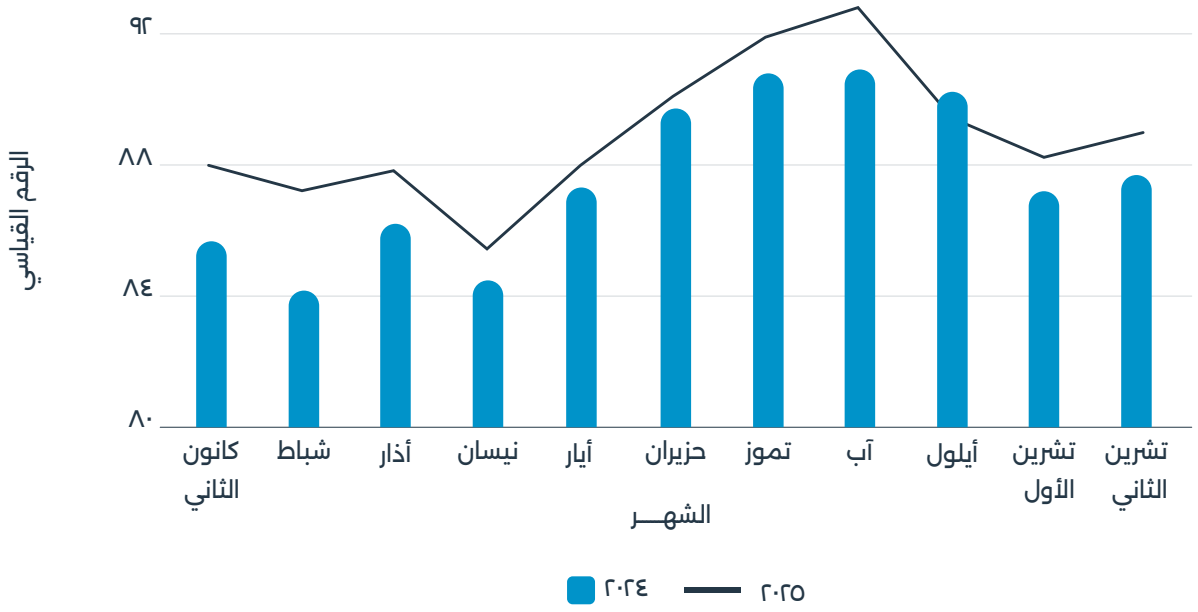

وفيما يتصل بأسعار المنتجين الصناعيين، فقد انخفضت أسعار المنتجين الصناعيين بنسبة ٠,٧٪ لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥، باعتماد بيانات ٢٠١٨ كسنة أساس، ليبلغ ١٠٦,٤٦ نقاط مقابل ١٠٧,٢٠ نقاط للفترة ذاتها من ٢٠٢٤.

وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار الصناعات التحويلية بنسبة ٠,٩٥٪ والتي تشكل أهميتها النسبية ٨٨,٧٤٪ وارتفاع أسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة ٢,١٩٪ وأهميتها النسبية ٥,٣٦٪ وأسعار الكهرباء بنسبة ٠,٥٩٪ وأهميتها النسبية ٥,٩١٪.

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

الرقم القياسي الشهري لأسعار المنتجين الصناعيين لعامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥

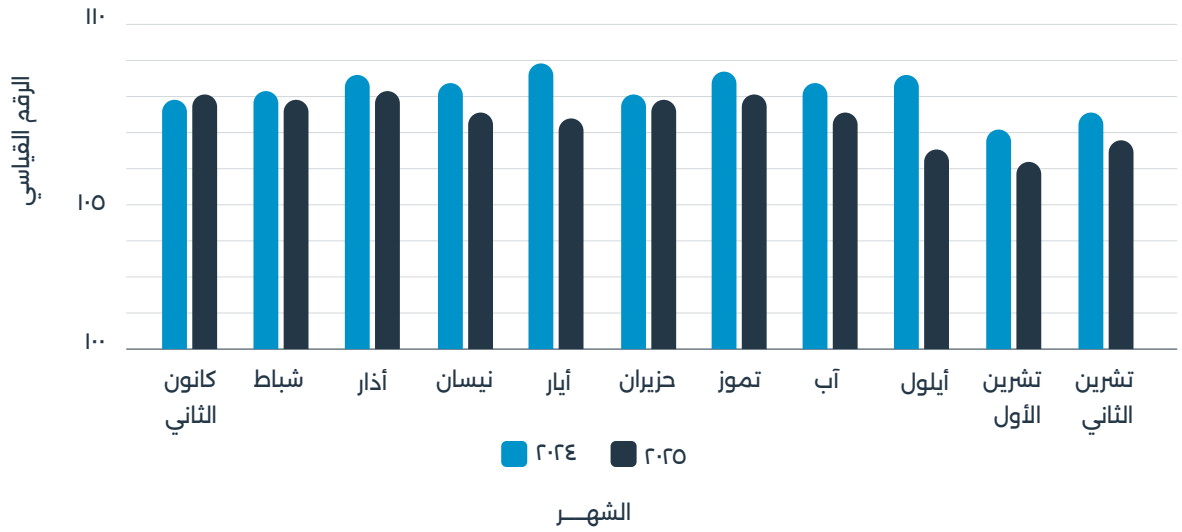

البطالة

بلغ معدل البطالة الكلي للسكان (أردنيين وغير أردنيين) ١٦,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ بانخفاض مقداره ٠,١ نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام ٢٠٢٤.

كما بلغ معدل البطالة بين الذكور الأردنيين ١٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، بينما انخفض ١,٧ نقطة مئوية في الأعوام الثلاثة الماضية (مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠٢٢)، وانخفضت بطالة الذكور الأردنيين ٤,٤ نقاط مئوية منذ العام ٢٠٢١.

وارتفع عدد مشتركي الضمان الاجتماعي، لأول مرة بين الأردنيين، إلى ٩٦ ألف مشترك منذ ٢٠٢٥/١/١ لغاية ٢٠٢٥/١١/١٥.

وبلغ معدل البطالة بين الذكور على مستوى المملكة ١٣,٦٪ لنهاية الربع الثالث من ٢٠٢٥ بانخفاض قدره ٠,٥ نقطة مئوية، في حين بلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٧٪ بارتفاع مقداره ٢,٣٪ نقطة مئوية لفترة المقارنة ذاتها.

معدل البطالة الكلية للسكان حسب الجنس والأرباع للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٥

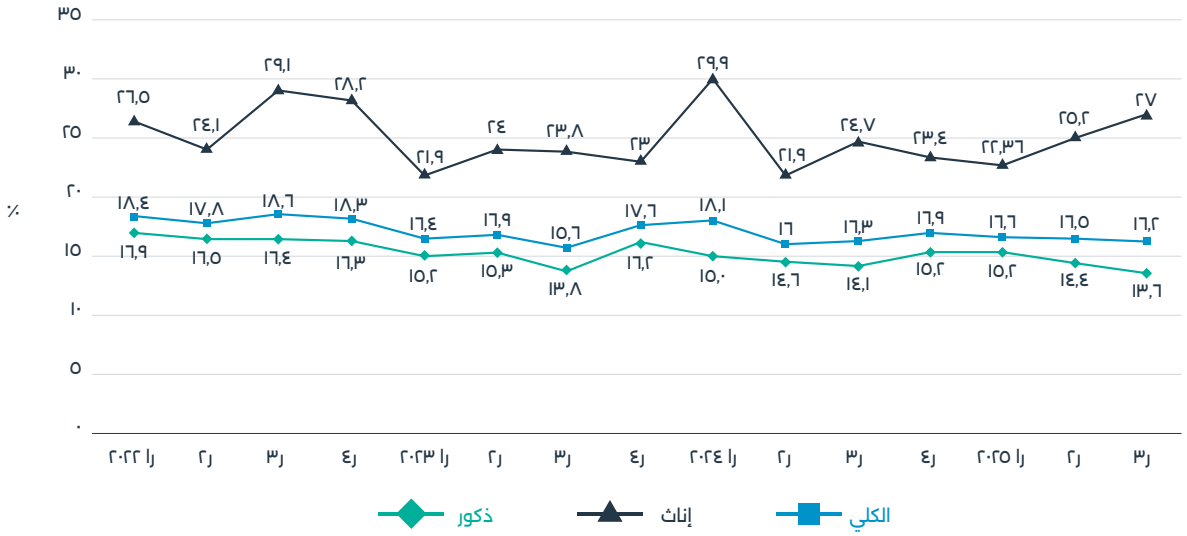

وأظهرت بيانات الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ ارتفاع نسبة العمالة الوافدة إلى ٤٦,٤٪ من إجمالي المشتغلين، مقارنة بـ ٤٦,١٪ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، مسجلة زيادة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية.

٦

وبشأن معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للسكان (قوة العمل منسوبة إلى السكان ١٥ سنة فأكثر) فقد بلغ ٤٠,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤١,٦٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، في حين بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للذكور ٦١,٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٦٢,٢٪ للربع الثالث من عام ٢٠٢٤، وبلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للإناث ١٦,٦٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١٨,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، حيث يلاحظ انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة بمقدار ١,٦ نقطة مئوية بين الفترتين، علماً بأن معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في الدول العربية يبلغ ١٨,١٪.

معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للإناث في الأردن والدول العربية

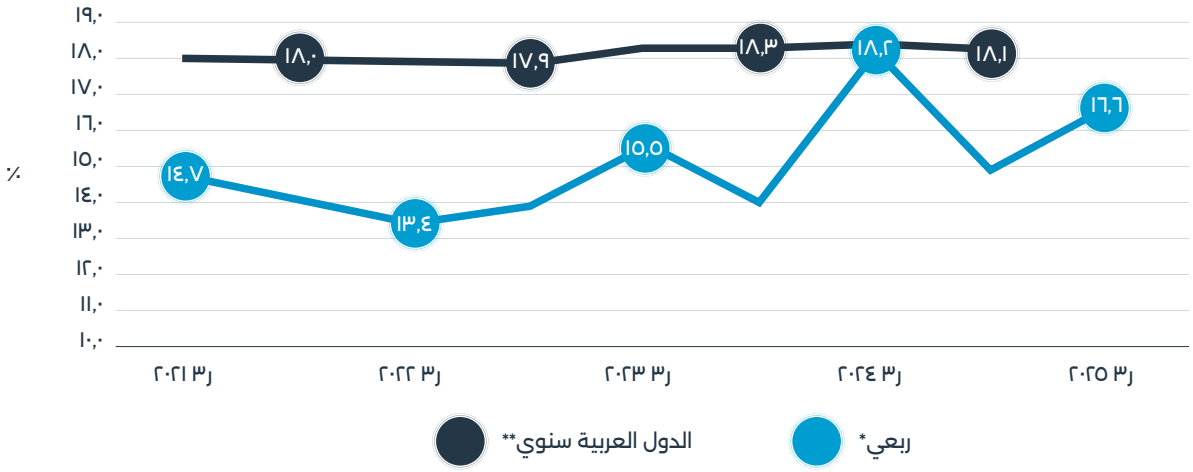

يشار إلى أن مسح قوة العمل يشتمل على عينة بلغ حجمها ١٦٥٦٠ أسرة موزعة على جميع محافظات المملكة، ويتم تنفيذه في منتصف كل ربع من السنة.

وعلى الصعيد ذاته، بلغ صافي فرص العمل التي تم استحداثها في سوق العمل الأردني ٤٨٤٠٣ فرص عمل في النصف الأول من ٢٠٢٥، استحوذ القطاع الخاص على ٨٨٪ منها، وسط توقعات رسمية بأن تصل الفرص المستحدثة في العام بأكمله إلى نحو ١٠٠ ألف فرصة عمل.

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

مؤشرات نقدية

الاحتياطات الأجنبية

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني إلى ٢٥ ملياراً و٥٠٣ ملايين دولار بنهاية العام ٢٠٢٥ بارتفاع نسبته ٢١,٤٪ مقارنة برصيد عام ٢٠٢٤، وتغطي هذه الاحتياطيات ٩ أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، مقابل ٨ أشهر للعام ٢٠٢٤.

وبلغ عرض النقد ما قيمته ٤٧ ملياراً و٥٠٦ ملايين دينار لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٤٥ ملياراً و٢٦٩ مليون دينار لعام ٢٠٢٤، حيث بلغت الموجودات المحلية ٣٥ ملياراً و٢٢ مليون دينار بينما بلغت الموجودات الأجنبية ١٢ ملياراً و٤٨٤ مليون دينار بنهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

٢٠٢٤		تشرين ثاني ٢٠٢٤	تشرين ثاني ٢٠٢٥
٢١,٠١٤,٨ $US ١٦,٠٪ ٨,٠	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* التغطية بالأشهر	٢٠,١٤٤,٤ $US ١١,٢٪ ٧,٧	٢٤,٥٩٧,٥ $US ١٧,٠٪ ٨,٨
٤٥,٢٦٩,٣ ٦,١٪	السيولة المحلية	٤٥,٠٣٥,٠ ٥,٦٪	٤٧,٥٠٦,١ ٤,٩٪
٣٤,٧٧٧,٦ ٤,٢٪	التسهيلات الائتمانية	٣٥,٠٢٦,٩ ٤,٩٪	٣٦,١٩٩,٦ ٤,١٪
٢٩,٩٨٨,٤ ٢,٣٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	٣٠,٢٨٢,٧ ٣,٣٪	٣٠,٧٥٩,٦ ٢,٦٪
٤٦,٦٩٨,٦ ٦,٨٪	إجمالي ودائع العملاء	٤٦,٤٥٩,٣ ٦,٢٪	٤٩,٨٠١,٣ ٦,٦٪
٣٦,٧٠٠,٠ ٦,٥٪	ودائع بالدينار	٣٦,٤٥٨,٧ ٥,٨٪	٣٨,٨٩٦,٥ ٦,٠٪
٩,٩٩٨,٦ ٧,٨٪	ودائع بالعملات الأجنبية	١٠,٠٠٠,٥ ٧,٨٪	١٠,٩٠٤,٩ ٩,١٪
٣٦,٣٠٤,٤ ٦,٣٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	٣٦,٥١٣,١ ٦,٩٪	٣٨,٢٤٨,٤ ٥,٤٪
٢٩,١٥٧,٤ ٥,٦٪	ودائع بالدينار	٢٩,٣٥٩,٢ ٦,٣٪	٣٠,٨٨٢,٢ ٥,٩٪
٧,١٤٧,٠ ٩,٢٪	ودائع بالعملات الأجنبية	٧,١٥٤,٠ ٩,٣٪	٧,٣٦٦,٢ ٣,١٪

* بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

وبلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون ٥,٨٪ لنهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٥,٦٪ لعام ٢٠٢٤، وبلغت نسبة كفاية رأس المال ١٨٪ لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٤، كما سجلت نسبة السيولة القانونية ١٤٢,٤٪ لنهاية تشرين الأول من ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١٤٤,٧٪ لعام ٢٠٢٤. وبلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة ٧١,٣٪ مقابل ٧٤,٥٪ لفترة المقارنة ذاتها.

٦

ميزان المدفوعات

وفيما يتصل بميزان المدفوعات، فقد وصل عجز الحساب الجاري إلى ٢,١٢٨ مليار دينار أو ما يعادل ٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ١,٩١٦ مليار دينار لذات الفترة من العام ٢٠٢٤. وبلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة ١,٠٨٢ مليار دينار في الثلاثة أرباع الأولى من ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٨٤٧ مليون دينار لذات الفترة من العام ٢٠٢٤.

مكونات الحساب الجاري خلال الثلاثة أرباع الأولى الأعوام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٥، مليون دينار

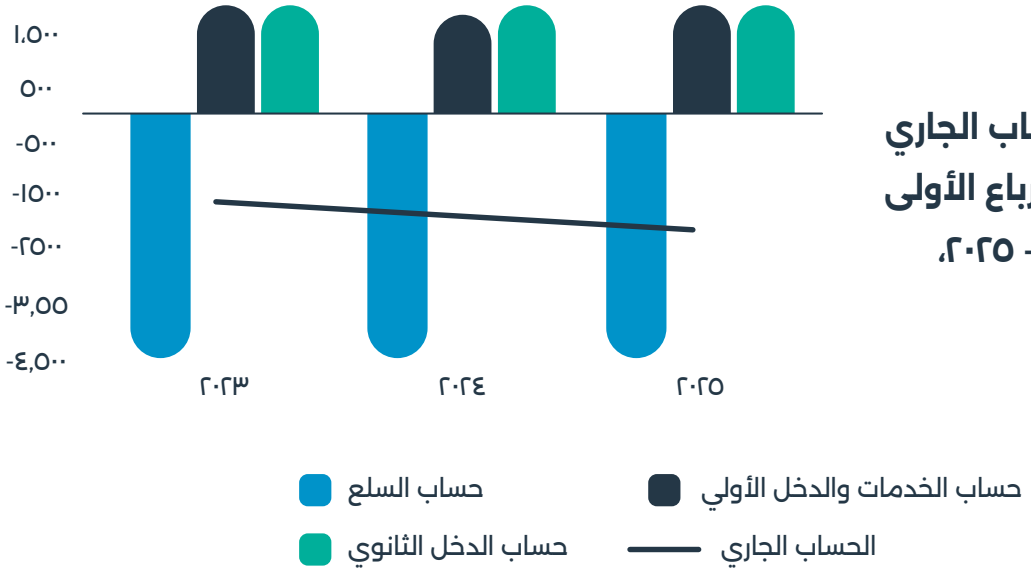

وارتفع الدخل السياحي الوارد إلى المملكة بنسبة ٧,٦٪ خلال عام ٢٠٢٥ ليبلغ ٧,٧٩٠ مليار دولار مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٣٪ ليبلغ ٧,٢٣٩ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٤، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد السياح القادمين بنسبة ١٥,٣٪. في المقابل زاد الإنفاق على السياحة في الخارج بنسبة ٥,٨٪ ليبلغ ٢,٠٤٩ مليار دولار.

وبلغت قيمة حوالات العاملين الأردنيين في الخارج نحو ٤,٠٨٣ مليارات دولار لنهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٢٥ مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة ٤,٦٪ مقارنة بذات الفترة من العام ٢٠٢٤ ، أما الحوالات الصادرة من المملكة فارتفعت بنسبة ١٥,٢٪ لتبلغ ١,٦١٢ مليار دولار.

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

الموجودات لدى البنوك العاملة في المملكة

وفيما يتصل بالموجودات لدى البنوك العاملة في المملكة، فقد بلغ إجمالي الموجودات ٧٣ ملياراً و١٥٣ مليون دينار في نهاية تشرين الأول من ٢٠٢٥، منها ٥٦ ملياراً و ٧١٦ مليون دينار موجودات البنوك التجارية و١٦ ملياراً و٤٣٧ مليون دينار لدى البنوك الإسلامية.

وبلغت الموجودات المحلية لدى البنوك التجارية ٥١ ملياراً و٦٧ مليون دينار وبلغت الموجودات الأجنبية ٥ مليارات و٦٤٩ مليون دينار، في حين بلغت الموجودات المحلية لدى البنوك الإسلامية ١٤ ملياراً و٨٧٧ مليون دينار والموجودات الأجنبية ١٥٦٠ مليون دينار. وبلغت موجودات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين ٦ مليارات و٧٠٤ ملايين دينار.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ٣٥ ملياراً و٩٨٠ مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٣٤ ملياراً و٧٧٨ مليون دينار في نهاية ٢٠٢٤ وبنسبة ارتفاع بلغت ٣,٤٪.

واستحوذت العاصمة عمان على الحصة الكبرى من إجمالي التسهيلات الممنوحة في عام ٢٠٢٥ وبنسبة ٨١,٨٪ وبقيمة ٢٩ مليارا و٤٣٤ مليون دينار تلتها محافظة اربد بنسبة ٥,٢٪ وبقيمة ١٨٨٦ مليون دينار، ثم ثالثاً محافظة الزرقاء بنسبة ٣,٥٪ وبقيمة ١٢٦٧ مليون دينار، وكانت محافظة الطفيلة الأقل استحواذاً على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إذ بلغت حصتها من التسهيلات نحو ١٥١,٤ مليون دينار.

التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية حسب المحافظة في ٢٠٢٥

	محافظة العاصمة	محافظة الزرقاء	محافظة إربد	محافظة المفرق	محافظة الكرك	محافظة الطفيلة	محافظة معان	محافظة العقبة	محافظة البلقاء	محافظة جرش	محافظة عجلون	محافظة مأدبا	المجموع
الفترة													
٢٠٢٠	٢٣,٤٦٩,٨	١,٠٠٦,٣	١,٤٤٢,٨	٣٠٠,٣	٥٥٧,٣	١٢٢,٦	١٩٢,٧	٥٢٨,٣	٤٥٢,٦	١٧٥,٦	١٥١,٦	٢٣٩,٢	٢٨,٦٣٩,١
٢٠٢١	٢٤,٣٣١,٤	١,١٠٢,١	١,٥٨٧,٢	٣٣٠,٥	٦١٧,٨	١٣١,٧	٢١٥,٠	٥٥٧,٥	٥٢٦,٥	١٩٨,٢	١٦٦,٥	٢٦٤,٣	٣٠,٠٢٨,٥
٢٠٢٢	٢٦,٤٢١,٣	١,١٩٥,٧	١,٧٥٢,٨	٣٦٨,٢	٦٥٠,٣	١٤٣,٥	٢٣٤,٥	٥٦٣,٧	٥٧١,٣	٢١٨,٩	١٨٢,٧	٢٨٨,٦	٣٢,٥٩١,٥
٢٠٢٣	٢٧,٠١٧,٩	١,٢٠٢,٧	١,٨٤١,٠	٣٧٣,٧	٦٦٤,٨	١٤٨,٣	٢٣٩,٤	٥٨٥,٩	٥٨٥,٥	٢٥٥,٤	١٧٩,١	٢٩٣,٢	٣٣,٣٨٧,١
٢٠٢٢													
٢٠٢٢ Q١	٢٤,٩١٨,٥	١,١٣٥,٣	١,٦٣٩,٠	٣٣٨,٠	٦٢٦,١	١٣٢,٧	٢١٨,٨	٥٦٤,٨	٥٢٩,٧	٢٠٠,٨	١٦٨,٧	٢٥٥,٣	٣٠,٧٢٧,٧
٢٠٢٢ Q٢	٢٥,٧٣٩,٣	١,١٩٣,٧	١,٧٠٦,٨	٣٥٦,٦	٦٣٤,٥	١٣٧,٠	٢٢٨,٧	٥٨٢,٤	٥٥١,٥	٢٤٤,٧	١٧٧,٠	٢٧٥,٩	٣١,٨٢٨,٠
٢٠٢٢ Q٣	٢٦,١٩٥,٥	١,١٨٥,٦	١,٧٢٦,٨	٣٥٩,١	٦٤٦,٥	١٤٠,١	٢٣٠,٣	٥٧٧,٧	٥٥٨,٧	٢٤٨,٩	١٨٠,٦	٢٨٣,٠	٣٢,٣٣٢,٧
٢٠٢٢ Q٤	٢٦,٤٢١,٣	١,١٩٥,٧	١,٧٥٢,٨	٣٦٨,٢	٦٥٠,٣	١٤٣,٥	٢٣٤,٥	٥٦٣,٧	٥٧١,٣	٢١٨,٩	١٨٢,٧	٢٨٨,٦	٣٢,٥٩١,٥
٢٠٢٣													
٢٠٢٣ Q١	٢٦,٨٤١,٢	١,٢٢٨,٨	١,٨٣٦,٠	٣٧٩,٥	٦٥٦,٦	١٤٤,٣	٢٣٦,٦	٥٨٩,٨	٥٧٢,٧	٢٥٥,٧	١٨٢,٠	٢٩٢,٨	٣٣,٢١٦,١
٢٠٢٣ Q٢	٢٧,١٤٢,٦	١,٢٣٩,٠	١,٨٥٠,٥	٣٧٧,٩	٦٥٤,٧	١٤٥,٣	٢٣٤,٤	٥٨٣,٤	٥٧١,٣	٢٢٠,٠	١٨٠,٣	٢٩٣,٨	٣٣,٤٩٣,٣
٢٠٢٣ Q٣	٢٦,٨٩٤,٢	١,٢٣٧,٧	١,٨٤٩,٣	٣٨١,٧	٦٥٨,٥	١٤٦,٩	٢٣٨,٢	٥٨٤,٨	٥٧٦,٦	٢٥٦,٦	١٨٠,٥	٢٩٤,٣	٣٣,٢٩٩,٤
٢٠٢٣ Q٤	٢٧,٠١٧,٩	١,٢٠٢,٧	١,٨٤١,٠	٣٧٣,٧	٦٦٤,٨	١٤٨,٣	٢٣٩,٤	٥٨٥,٩	٥٨٥,٥	٢٥٥,٤	١٧٩,١	٢٩٣,٢	٣٣,٣٨٧,١
٢٠٢٤													
٢٠٢٤ Q١	٢٨,٣٠٢,٣	١,٢٦١,٦	١,٨٩١,١	٣٨٩,٠	٦٧٣,٠	١٤٨,٥	٢٤٣,٤	٥٧٥,٥	٥٨٧,٨	٢٢٢,٠	١٧٩,٣	٣٠٤,٢	٣٤,٧٧٧,٦
٢٠٢٤ Q٢	٢٧,٤٠٢,٩	١,٢٤٩,٩	١,٨٧٦,٣	٣٨٣,٦	٦٦٦,٧	١٤٦,٦	٢٤٠,٠	٥٧٧,٥	٥٩٠,٩	٢٥٦,٣	١٧٨,٥	٣٠٢,١	٣٣,٨٧١,٤
٢٠٢٤ Q٣	٢٧,٦٩٧,٩	١,٢٦٨,٤	١,٨٩٠,١	٣٨٣,٧	٦٦٢,٧	١٤٥,٧	٢٤١,٣	٥٨٦,٨	٥٩١,٧	٢١٩,٦	١٧٨,٠	٣٠٤,٧	٣٤,١٧٠,٧
٢٠٢٤ Q٣	٢٨,٢٣٤,٩	١,٢٥٩,٧	١,٨٩٩,٥	٣٩١,٤	٦٦٨,٧	١٤٦,٥	٢٤٣,٦	٥٨٥,٥	٥٩٦,٢	٢٢٢,٠	١٨٠,٠	٣٠٦,٢	٣٤,٧٣٤,٢
٢٠٢٤ Q٤	٢٨,٣٠٢,٣	١,٢٦١,٦	١,٨٩١,١	٣٨٩,٠	٦٧٣,٠	١٤٨,٥	٢٤٣,٤	٥٧٥,٥	٥٨٧,٨	٢٢٢,٠	١٧٩,٣	٣٠٤,٢	٣٤,٧٧٧,٦
٢٠٢٥													
٢٠٢٥ Q١	٢٨,٦٥٣,٦	١,٢٣٥,٤	١,٨٨٨,٧	٣٩٥,٤	٦٧٥,٠	١٤٧,٨	٢٤٢,٠	٦٠١,١	٥٩١,٨	٢٢١,٥	١٧٨,٩	٣٠٧,١	٣٥,١٣٨,٤
٢٠٢٥ Q٢	٢٨,٩٨٩,٠	١,٢٦٦,٤	١,٨٦٨,٥	٣٩٣,٧	٦٧٥,١	١٤٨,٣	٢٣٩,٨	٥٩٦,٧	٥٨٦,٠	٢٢١,٨	١٧٨,٨	٣٠٩,٢	٣٥,٤٧٣,٣
٢٠٢٥ Q٣	٢٩,٤٣٤,٠	١,٢٦٦,٧	١,٨٨٥,٨	٤٠٠,٨	٦٨٩,١	١٥١,٤	٢٤٢,٥	٦٠٤,٣	٥٩٣,٤	٢٢١,٢	١٨٠,٩	٣١٠,٤	٣٥,٩٨٠,٥

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك والبالغة ٣٥ ملياراً و٦٠٩ ملايين دينار، حسب النشاطات الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الإنشاءات على المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,١ ٪ وبقيمة ٧ مليارات و٨٩٠ مليون دينار، وفي المرتبة الثانية قطاع الخدمات والمرافق العامة على النسبة الأكبر والبالغة ١٧,٧٪ وبقيمة ٦ مليارات و٣٠٧ ملايين دينار، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع التجارة العامة بنسبة ١٦,٣٪ وبقيمة ٥ مليارات و٨٠٧ ملايين دينار.

٦

الودائع في البنوك

وارتفع إجمالي الودائع في البنوك العاملة في المملكة إلى ٤٩ ملياراً دينار و٩٣ مليون دينار لنهاية الربع الثالث من ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤٦ ملياراً و٦٩٩ ملايين دينار في نهاية ٢٠٢٤، وبنسبة ارتفاع بلغت ٥,١٪.

واستحوذت العاصمة عمان على ما قيمته ٤١ ملياراً و٣٣٧ مليون دينار من مجمل التسهيلات وبنسبة بلغت ٨٤,٢٪ تلتها محافظة إربد بقيمة ٢٥٢٤ مليون دينار بنسبة ٥,١٪، ثم محافظة الزرقاء بقيمة ١٩٤٥ مليون دينار بنسبة اقتربت من ٤٪.

التوزيع الجغرافي للودائع حسب المحافظات في ٢٠٢٥

	محافظة العاصمة	محافظة الزرقاء	محافظة إربد	محافظة المفرق	محافظة الكرك	محافظة الطفيلة	محافظة معان	محافظة العقبة	محافظة البلقاء	محافظة جرش	محافظة عجلون	محافظة مأدبا	المجموع
الفترة													
٢٠٢٠	٣٠,٧٠٢,٥	١,٥٨٠,٠	٢,٠٩٢,٣	٢٤٤,٢	٣٤٢,٤	٧١,٢	١١٤,٠	٣٨٣,٢	٦٤٥,٩	١٨٣,٢	١٥٥,٦	٢٧٤,٦	٣٦,٧٨٩,١
٢٠٢١	٣٢,٩٨٩,٩	١,٦٦٩,٤	٢,٢٢٠,٩	٢٧٢,٠	٣٢٩,٣	٧٥,٢	١٢١,٧	٤٤١,٨	٧٣١,٥	٢٠١,٩	١٧١,١	٢٩٧,٦	٣٩,٥٢٢,٣
٢٠٢٢	٣٥,٣٦٠,٣	١,٦٤٤,٧	٢,٢٦٣,١	٢٧١,٢	٣٧٥,٤	٨٨,٤	١٤٥,٥	٤٨٤,٤	٧٧١,٤	٢٢٧,٢	١٧٠,٣	٣٠٤,٩	٤٢,١٠٦,٧
٢٠٢٣	٣٦,٧٧٥,٧	١,٧٣٦,٥	٢,٣٠٢,٤	٢٧٦,٦	٣٩٠,٤	٧٧,٧	١٤٨,٥	٥١٣,٩	٧٩٧,١	٢٣٧,٩	١٧٦,٣	٣١١,٢	٤٣,٧٤٤,٣
٢٠٢٤	٣٩,٣٠٩,٢	١,٨٤٠,٣	٢,٤٥١,٧	٣١٥,٠	٤٠٢,١	٧٩,٤	١٤٩,٣	٥٨٧,٥	٨٢٩,٥	٢١٦,٤	١٨٤,٦	٣٣٣,٦	٤٦,٦٩٨,٦
٢٠٢٢													
٢٠٢٢ Q١	٣٣,٥٩١,٣	١,٦٥٧,٩	٢,٢٣٨,٠	٢٦٤,٧	٣٢٧,٥	٧٤,٤	١٢٤,٣	٤٣٦,٧	٧٥٠,١	٢٢٠,٥	١٧٤,٠	٢٧٨,٧	٤٠,١٣٨,٢
٢٠٢٢ Q٢	٣٤,٢٥٩,٨	١,٦٦٨,٣	٢,٢٦٨,٣	٢٦٦,٩	٣٤٩,٤	٧٥,٧	١٢٦,٩	٤٣٤,٥	٧٨٠,٠	٢٠٢,٥	١٧٧,٣	٣٠٢,٥	٤٠,٩١٢,٢
٢٠٢٢ Q٣	٣٥,٠٦٨,٧	١,٦٧٥,٢	٢,٢٩٣,٩	٢٧٥,٧	٣٦٢,٠	٧٧,٣	١٢٧,١	٤٦٥,٨	٧٨٨,٧	١٩٧,٨	١٧٦,١	٣٠٩,٦	٤١,٨١٧,٩
٢٠٢٢ Q٤	٣٥,٣٦٠,٣	١,٦٤٤,٧	٢,٢٦٣,١	٢٧١,٢	٣٧٥,٤	٨٨,٤	١٤٥,٥	٤٨٤,٤	٧٧١,٤	٢٢٧,٢	١٧٠,٣	٣٠٤,٩	٤٢,١٠٦,٧
٢٠٢٣													
٢٠٢٣ Q١	٣٥,٦٩٥,٠	١,٦٥٣,٠	٢,٢٧٧,٠	٢٧٢,٢	٣٨٤,٩	٧٩,١	١٤٧,٨	٤٨١,٢	٧٦٩,٦	٢٢٩,٠	١٧٠,٨	٢٩١,٢	٤٢,٤٥٠,٧
٢٠٢٣ Q٢	٣٥,٥٨١,٣	١,٧٢٧,١	٢,٣٠٣,٨	٢٧١,١	٤٠٩,٢	٨٠,٧	١٥٤,١	٥٠٢,١	٧٩٢,٧	٢٠٥,٣	١٧٤,٥	٣٠٩,٩	٤٢,٥١٢,٠
٢٠٢٣ Q٣	٣٦,٢٨١,١	١,٧٥١,٣	٢,٣٠٠,٣	٢٧٧,٩	٤١٢,٤	٧٩,٠	١٥١,٢	٥١٦,٢	٧٩٢,١	٢٣٦,٣	١٧٣,٤	٣١٨,٠	٤٣,٢٨٩,٢
٢٠٢٣ Q٤	٣٦,٧٧٥,٧	١,٧٣٦,٥	٢,٣٠٢,٤	٢٧٦,٦	٣٩٠,٤	٧٧,٧	١٤٨,٥	٥١٣,٩	٧٩٧,١	٢٣٧,٩	١٧٦,٣	٣١١,٢	٤٣,٧٤٤,٣
٢٠٢٤													
٢٠٢٤ Q١	٣٧,٢١١,٤	١,٧٨١,١	٢,٣٦١,٩	٢٨٤,٠	٤١٨,٩	٨٠,٥	١٤٥,٧	٤٨٧,٧	٨١٨,٧	٢٤٧,٨	١٧٤,٨	٣٢٦,٩	٤٤,٣٣٩,٤
٢٠٢٤ Q٢	٣٧,٧٣٢,١	١,٨١٢,٧	٢,٤٠٤,٤	٢٩٠,٣	٤٠٥,١	٨٠,٨	١٤٤,٨	٥٣٥,٨	٨٢٨,٦	٢٠٩,٤	١٧٧,٨	٣٣٢,٠	٤٤,٩٥٣,٩
٢٠٢٤ Q٣	٣٨,٩٩٣,٤	١,٨٤٧,٤	٢,٤٤٣,٧	٣٠٩,٣	٤٠٥,٠	٧٧,٥	١٤٢,٢	٥٥٤,٥	٨٣٦,١	٢١٣,٨	١٨١,٢	٣٤١,٧	٤٦,٣٤٥,٩
٢٠٢٤ Q٤	٣٩,٣٠٩,٢	١,٨٤٠,٣	٢,٤٥١,٧	٣١٥,٠	٤٠٢,١	٧٩,٤	١٤٩,٣	٥٨٧,٥	٨٢٩,٥	٢١٦,٤	١٨٤,٦	٣٣٣,٦	٤٦,٦٩٨,٦
٢٠٢٥													
٢٠٢٥ Q١	٣٩,٨٩٨,٣	١,٨٢٤,٩	٢,٤٩٤,٥	٣٢٤,٨	٤١٦,٤	٨٣,٠	١٥٣,٢	٥٥٤,٨	٨٦١,٣	٢٢٤,٢	١٨٨,٥	٣٤٢,٤	٤٧,٣٦٦,٣
٢٠٢٥ Q٢	٤٠,٦٧٢,٧	١,٨٤٦,٥	٢,٤٨٤,٢	٣٣٢,٢	٤١٣,٤	٨١,٤	١٤٨,٦	٥٦٦,٢	٨٤٥,٠	٢٢٥,٥	١٨٩,٥	٣٥١,٧	٤٨,١٥٦,٩
٢٠٢٥ Q٣	٤١,٣٣٧,٣	١,٩٤٤,٨	٢,٥٢٣,٨	٣٤٤,٤	٤٢٠,٢	٨١,٢	١٤٤,٧	٦٠٠,٣	٨٩٧,٣	٢٢٣,٨	١٩٥,٨	٣٧٩,٧	٤٩,٠٩٣,٢

نظرة تحليلية حول الأداء الاقتصادي عالمياً ومحلياً

المالية العامة

أبرز مؤشرات أداء الموازنة العامة

بلغت قيمة الإيرادات العامة في نهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥ نحو ٨ مليارات و٣٨٨ مليون دينار تمثل نحو ٢١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر، بانخفاض نسبته ١١,١ ٪ مقارنة بـ إيرادات عامة بلغت ٩ مليارات و٤٣٩ مليون دينار في عام ٢٠٢٤ تمثل ما نسبته ٢٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغت قيمة الإيرادات المحلية ٨ مليارات و٣٤٣ مليون دينار مقابل ٨ مليارات و٧٣٥ مليون دينار لفترة المقارنة ذاتها، في حين بلغت قيمة المنح الخارجية ٤٥ مليون دينار مقابل ٧٠٥ ملايين دينار لفترة المقارنة.

وبلغ إجمالي النفقات في الموازنة العامة للحكومة المركزية ١٠ مليارات و٧٩٩ مليون دينار في نهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥ تشكل ما نسبته ٢٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر، وبانخفاض نسبته ٦,٤٪، مقارنة بـ ١١ ملياراً و٥٣٨ مليون دينار للفترة ذاتها من ٢٠٢٤ والتي تمثل ٢٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

واستحوذت النفقات الجارية على النسبة الأكبر من إجمالي النفقات بقيمة ٩ مليارات و٧٥٠ مليون دينار لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١٠ مليارات و٣٦٨ مليون دينار للفترة ذاتها من ٢٠٢٤. وبلغت قيمة النفقات الرأسمالية ١٠٥٠ مليون دينار مقابل ١١٧٠ مليون دينار لفترة المقارنة ذاتها.

وبلغ العجز في الموازنة بعد المنح ٢٤١١ مليون دينار لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥ مقارنة بعجز قدره ٢٠٩٩ مليون دينار للفترة ذاتها من ٢٠٢٤، بينما بلغت قيمة العجز قبل المنح ٢٤٥٦ مليون دينار مقابل ٢٨٠٣ ملايين دينار لفترة المقارنة.

وفيما يتعلق بالدين العام، فقد بلغ لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥ نحو ٣٦ ملياراً و٢٧٠ مليون دينار تمثل ما نسبته ٨٣,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي اعتمد بيانات عام ٢٠٢٣ كسنة أساس، مقارنة بدين قيمته ٣٤ ملياراً و١٧٨ مليون دينار لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٤، تمثل ما نسبته ٨٢,١ ٪ من الناتج.

وبلغت قيمة الدين العام الداخلي، بعد استثناء ديون صندوق الضمان الاجتماعي، ١٦ ملياراً و٨٠ مليون دينار في حين بلغ الرصيد القائم للدين الخارجي ٢٠ ملياراً و١٩١ مليون دينار في عام ٢٠٢٥.

وعلى مستوى المؤشرات المالية للحكومة العامة، والتي تشمل الحكومة المركزية والوحدات المستقلة، فقد بلغت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية ١١ ملياراً و٧٠٠ مليون دينار لنهاية تشرين الثاني من ٢٠٢٥، منها ٦ مليارات و٢٩٤ مليون دينار ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

وقابلتها نفقات بقيمة ١٢ ملياراً و٩٩٤ مليون دينار، منها ١١ ملياراً و٩١٠ ملايين دينار نفقات جارية ونفقات رأسمالية بقيمة ١٠٨٤ مليون دينار، ليصل العجز الكلي إلى ١٢٩٤ مليون دينار بعد المنح الخارجية و١٣٤٧ مليون دينار قبل المنح.

٦

أبرز مؤشرات المالية العامة لنهاية الربع الثاني من ٢٠٢٥

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
قطاع المالية العامة /الموازنة العامة للحكومة المركزية (موازنة)	كانون الثاني - تشرين الثاني				
اجمالي الايرادات والمنح الخارجية (بالمليون دينار)	٨,١٢٨,٢	٨,٩١٤,١	٩,١٤٣,٧	٩,٤٣٩,١	٨,٣٨٨,٤
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٢,٦	٢٣,٥	٢٢,٩	٢٢,٧	٢١,١
الايرادات المحلية *	٧,٣٢٤,٩	٨,١٢١,٩	٨,٤٣٢,٠	٨,٧٣٤,٥	٨,٣٤٣,٤
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٠,٣	٢١,٤	٢١,٢	٢١,٠	٢١,٠
المنح الخارجية	٨٠٣,٣	٧٩٢,٢	٧١١,٧	٧٠٤,٦	٤٥,٠
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢,٢	٢,١	١,٨	١,٧	٠,١
اجمالي الانفاق (بالمليون دينار	٩,٨٥٨,٨	١٠,٤٦٦,٦	١١,٠٠٤,٠	١١,٥٣٧,٦	١٠,٧٩٩,٢
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٧,٤	٢٧,٥	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٧,٢
النفقات الجارية (بالمليون دينار)	٨,٧٢٠,٦	٨,٩٥٤,٣	٩,٦٢٦,٨	١٠,٣٦٨,٠	٩,٧٤٩,٥
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٤,٢	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٤,٩	٢٤,٥
النفقات الرأسمالية (بالمليون دينار)	١,١٣٨,٢	١,٥١٢,٣	١,٣٧٧,٢	١,١٦٩,٦	١,٠٤٩,٧
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٣,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٨	٢,٦
وفر/ عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية (موازنة)					
بعد المنح (مليون دينار)	١,٧٣٠,٦-	١,٥٥٢,٥-	١,٨٦٠,٣-	٢,٠٩٨,٥-	٢,٤١٠,٧-
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٤,٨-	٤,١-	٤,٧-	٥,٠-	٦,١-
قبل المنح (مليون دينار)	٢,٥٣٣,٩-	٢,٣٤٤,٧-	٢,٥٧٢,١-	٢,٨٠٣,١-	٢,٤٥٥,٧-
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٧,٠-	٦,٢-	٦,٥-	٦,٧-	٦,٢-
	تشرين الثاني				
رصيد الدين بعد استثناء ما يحمله SSIF	٢٨,٧٦٣,١	٣٠,٦٦٧,٦	٣٢,٢٨٩,٣	٣٤,١٧٨,٤	٣٦,٢٧٠,٠
نسبة رصيد الدين الى الناتج المحلي الاجمالي	٧٩,٩	٨٠,٧	٨١,٠	٨٢,١	٨٣,٢
رصيد الدين الخارجي بعد استثناء ما يحمله SSIF (مليون دينار)	١٥,١٣٧,٥	١٦,٤٨٨,٩	١٨,٢٠٧,٩	١٩,٣٣٥,٠	٢٠,١٩٠,٥
نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ٪	٤٢,٠	٤٣,٤	٤٥,٧	٤٦,٥	٤٦,٣
رصيد الدين الداخلي بعد استثناء ما يحمله SSIF (مليون دينار)	١٣,٦٢٥,٦	١٤,١٧٨,٧	١٤,٠٨١,٤	١٤,٨٤٣,٤	١٦,٠٧٩,٥
نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ٪	٣٧,٨	٣٧,٣	٣٥,٣	٣٥,٧	٣٦,٩